

المملكة المغربية
+ⵍⵎⵎⵔⵉⵎⵏ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓⵎ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⵎⵔⵓⵎⵓⵎ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓⵎ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓⵎ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓⵎ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique



رأي المجلس في موضوع:
مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث
آفاق للتطوير والتجديد

رأي رقم 2019/5

يوليو

2019

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس في موضوع:
مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث
آفاق للتطوير والتجديد

رأي رقم 2019/5

يوليوز 2019

الإيداع القانوني: 2019MO4773
ردمك: 4-20-785-9920-978

المحتوى

5.....	تقديم
14.....	مكتسباتٌ مُحرزةٌ مع اختلافات وإشكاليات لا تزال قائمة.....
14	أولاً: مكتسبات
15	ثانياً: اختلافات
19	ثالثاً: إشكالية بثلاثة أبعاد.....
21.....	توصياتٌ ومقترحاتٌ استشرافية للتطوير والتجديد.....
21	أولاً: بلورة إطار مرجعي لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث
24	ثانياً: هيئات بمواصفات وكفايات ملائمة ووظيفية
26	ثالثاً: مقتضيات ومستلزمات الارتقاء بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث
31	رابعاً: دمج مهيكلي ووظيفي للتكنولوجيات التربوية والرقمية
	خامساً: اعتماد تعاقد مؤسساتي حول قيم وأخلاقيات مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث.....
32	
33	سادساً: تدابير لاستكمال تأهيل الفاعلين(ات) المزاولين(ات) حالياً وتحفيزهم.....
36	سابعاً: مقترحاتٌ داعمةٌ لخصوصيات المهن.....
40.....	خاتمة: عناصر موجّهة لريادة وتدبير التغيير.....

- تم إصدار هذا الرأي، بإحالة ذاتية، طبقاً للاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما المادة 4 من القانون رقم 105.12 المتعلق به، التي تنص على أنه «يمكن للمجلس، بمبادرة منه، أن يدلي بأرائه ومقترحاته بشأن القضايا التي تهم مجال اختصاصه (...)».
- أُعدَّ هذا الرأي من قبل اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير بمشاركة قطب الدراسات والبحث وبدعم علمي منه.

تعرف منظومات التربية والتكوين والبحث اليوم تطورات عميقة، تستدعي العمل المستمر على تطوير وتجديد مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث. وقد أصبح هذا التطوير والتجديد في منظومتنا التربوية الوطنية ضرورة قصوى تحظى باهتمام واسع لدى جميع مكونات المجتمع، بالنظر إلى ما يُنتظر أن تُحدثه من تأثير فعلي في أداء هذه المهن وتحسين وضعها وجعلها ترقى إلى مستوى المهن الجاذبة اجتماعياً، التي تستقطب أجود الكفاءات.

لقد انخرط المجلس بدوره في دينامية التطوير والتجديد هاته، بتخصيصه جزء من أعماله وتوصياته للارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث، الذي أرسى المبادئ والاختيارات الناظمة له في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، ولا سيما التوجهات الواردة في الرافعة التاسعة المتعلقة بـ «تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير: أسبقية أولى للرفع من الجودة».

ويشكل هذا الرأي استمراراً وعميقاً لتوجه المجلس ومنظوره اللذين بلورهما في تقريره العرضاني الصادر في فبراير 2018 (رقم 2018/3)، حول «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير»؛ وهو التقرير الذي استهدف الفاعلين (ات) التربويين (ات) بجميع هيئاتهم (التدريس والتكوين والتفتيش والتوجيه والتخطيط والإدارة التربوية والبحث)، وركز على المهننة والمؤسسة والتقييم المندمج بأشكاله المختلفة، باعتبارها مقومات جوهرية لجميع مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث، وفق منظور يشمل التكوين والجودة، والهوية المهنية، والمناخ المؤسسي للعمل وأساليب تنظيمه، والأخلاقيات المهنية، وتقييم الأداء المهني في إطار النجاعة والمردودية والمبادرة والابتكار في مقاربات وأساليب التعليم والتعلم والبحث. غير أن هذا الرأي، مقارنة بالتقرير السابق، يتميز بكونه يستهدف خصوصيات الهيئات التي توجد في صميم الممارسة والإنجاز الفعليين للمناهج والبرامج والتكوينات داخل الفضاءات الدراسية، مدرسيةً كانت أم جامعية أم تكوينية، ومؤسسات البحث؛ وتشمل كلاً من المربين والمربين بالتعليم الأولي، والمدرسين والمدرسات بالتعليم المدرسي والتعليم العتيق⁽¹⁾، والأساتذة المبرزين بالتعليم الثانوي التأهيلي وبمراكز التكوين، وأساتذة التعليم العالي بكل من مؤسسات التعليم العالي والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والمكونين والمكونات بالتكوين المهني.

يرجع تركيز اهتمام المجلس في هذا الرأي بهذه الهيئات مجتمعة لاعتبارات أساسية يملها السياق الحالي، أهمها:

- كون المربي(ة) والمدرس(ة) والمكون(ة) والأستاذ(ة) الباحث(ة) هم عماد تحقيق الأهداف الإصلاحية الجارية والمقبلة، ويشكلون الرهان الأساس في تطوير والارتقاء بممارسات التربية والتدريس والتكوين والبحث، وفي زيادة عمليات التغيير والتجديد التربويين؛
- كونهم يتولون تدبير عمليات الاكتساب الدراسي، في إطار العلاقة المباشرة التي تربطهم بالمتعلمين والمتعلمات، وبأسرهم، كما أن لهم عموماً دراية بالصعوبات التي يواجهها هؤلاء المتعلمون في وضعيات التعليم والتعلم والتكوين؛
- كون هيئاتهم تعرف تحولات كمية ونوعية، بفعل التزايد المطرد في أعداد المتقاعدين (ات) والوالجين (ات) الجدد لهذه المهن، وبفعل تطور متطلبات مزاولتها على المستوى المعرفي والكفائي والثقافي والتكنولوجي والقيمي.

ويعتزم المجلس، في المستقبل، استكمال تدارس المهن التربوية بإصدار رأي آخريتناول خصوصيات الفاعلين(ات) بمهن التدبير والتفتيش بجميع تخصصاته، والتخطيط والتوجيه، بغية استجلاء أدوار وواقع مزاوله هذه المهن، وتقديم توصيات ومقترحات لتطويرها وتجديدها أيضاً.

يمثل هذا الرأي لبنة أخرى تضيف إلى مقارنة المجلس لموضوع المهن التربوية، مداخل مُجدّدة في أفق إعداد جيل جديد من الفاعلين(ات) هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث، ومواصلة تطوير وتجديد وملاءمة معارف وكفايات الفاعلين(ات) منهم المزاولين(ات) الحاليين لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث.

تتجلى مداخل التجديد التي جاء بها هذا الرأي في ما يلي:

- الاستهداف المباشر والمخصص لهيئات التربية والتدريس والتكوين والتأطير والبحث داخل القسم أو المختبر أو المعمل أو الورشات أو فضاءات البحث ومجالاته وميادينه ومؤسساته؛
- اعتماد إطار مرجعي للسياسات التربوية في تدبير هذه المهن وتجديدها، بالارتكاز على مرجعيات واضحة للمهن والمعارف واللغات والتكوينات والكفايات اللازمة لها؛
- إرساء مقارنة شاملة للارتقاء بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، من خلال: توفير مناخ مؤسسي جاذب ومُحفّز على جودة ونجاعة الأداء المهني، وضمان سياسة للإشراك والمشاركة بشكل مستدام، وملاءمة الشروط المادية والتنظيمية لمزاوله هذه المهن؛
- تأصيل ثقافة للتقييم داخل المؤسسة، باعتبار هذه الأخيرة، بيئة للعمل الجماعي وبناء المشاريع التربوية، وترسيخها في كافة الممارسات المهنية المتصلة بالتربية والتدريس والتكوين والتأطير والبحث، على أساس الاستحقاق وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- دمج التكنولوجيات الرقمية والتربوية باعتبارها مُقوماً مُهيكلًا للمهن التربوية ومزاولها، تهض بدور حيوي في تطوير المعارف والكفايات وهذه المهن، وتجديدها والارتقاء بها وبأدوارها وتكويناتها وفعاليتها، وبالرفع من مردوديتها، والإسهام في تعزيز وتسريع التواصل، واقتصاد أزمنة وإيقاعات التعلم ومسافته وأساليبه؛
- اقتراح تدابير خاصة بالفاعلين(ات) المزاولين(ات) حالياً من هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث، بهدف استكمال تأهيلهم المهني، وتحفيزهم، وتحسين شروط اشتغالهم.

من هذا المنطلق، تتلخص الفكرة المهيكله لهذا الرأي في حث السياسات التربوية الموجهة لهيئات ومهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، على تغيير المنظور لهذه المهن، ولمنطق تدبيرها المتمركز حالياً على المسارات الوظيفية الفردية بالأساس، بتبني إطار أشمل، يهتم بتدبير هذه المهن من زاوية كونها تشغل حقلاً اجتماعياً وثقافياً وتربوياً للتعليم والتكوين والتأطير والبحث. وهو تدبير يروم قدر الإمكان تحقيق شروط الإنصاف الوظيفي بين هذه المهن، بالعمل بشكل أساسي على تحديد المواصفات الأساسية المشتركة، مع تمييز الخصوصيات المرتبطة بكل مهنة، والتمكين من الإمكانيات والموارد اللازمة، بالنظر إلى ما هو متوخى من كل واحدة منها، في إطار تكافؤ الفرص، مع تشجيع المبادرة والابتكار والتميز.

المبادئ والمرتكزات

يستند المجلس في إصداره هذا الرأي بالأساس إلى المبادئ والمرتكزات التالية:

أ. الارتباط الاستراتيجي لتطوير وتجديد مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث ببناء مدرسة وطنية جديدة، مستجيبة لحاجات المغرب التربوية والمعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومنفتحة على التحولات والمستجدات الوطنية والدولية في مجالات التكوين والتأهيل والتنظيم والتأطير والتدبير وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الرقمية؛

ب. الارتقاء⁽²⁾ بمهن التربية والتكوين والبحث وتطويرها مسؤولية تقع على عاتق الدولة والسياسات العمومية أساساً، وهو بموجب ذلك حقٌّ للفاعلين (ات) التربويين (ات)، يمس تنمية قدراتهم المهنية بشكل مستمر، وتحسين شروط وظروف مزاولتهم لهذه المهن، بما يؤمّن استمرارية التعلّات وجودتها؛

ت. ارتباط نجاعة الفاعلين (ات) التربويين (ات) بتمكينهم من تكوين إلزامي أساس وتأهيل مهني وتكوين مستمر، وانخراطهم في تحقيق تنميتهم الذاتية والارتقاء المتواصل بقدراتهم المعرفية والتربوية والتواصلية؛

ث. الموازنة بين تحفيز الفاعلين (ات) التربويين (ات). وترسيخ حقوقهم، وبين التزامهم برسالتهم التربوية وواجباتهم المهنية تجاه المتعلمين (ات)، والمؤسسة التربوية، والمجتمع، وتمكينهم من الظروف الملائمة والمستلزمات الضرورية لمزاولتهم لهذه المهن النبيلة، اعتباراً لأهمية تحسين مناخ العمل وفضاءاته وعلاقاته، وما لذلك من آثار إيجابية في جودة الأداء، وتنمية الشعور بالمسؤولية، والنهوض بالمردودية؛

ج. إن الاستثمار في تأهيل مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث هو قبل كل شيء استثمار في التنمية المستدامة للرأس المال البشري، وفي ولوج مجتمع المعرفة، وكسب رهان تمكين المدرسة المغربية من القيام بوظائفها التربوية والتكوينية؛

ح. استقلالية المؤسسة التربوية⁽³⁾ شرطٌ أساسيٌّ لتنمية مهن التربية والتكوين والبحث، وتمكين الفاعلين (ات) من مناخ عمل يشجع على العمل الجماعي والتنسيق الدائم، والتقييم المشترك للممارسات، والاجتهاد في تحسين طرق العمل وأساليب التعليم والتعلم؛

2 يستعمل مفهوم «الارتقاء» في هذا الرأي في ارتباطه بالفاعل (ة) التربوي (ة)، ولا يحصره في تأمين مسار مهني محقّق فقط، بل يوسع معناه ليشمل أيضاً تمكين هذا الفاعل (ة) من فرص الاستقلالية البيداغوجية والمبادرة والابتكار، وإشراكه بشكل منظم في تقييم المناهج والبرامج ومردودية المنظومة التربوية، وفي بلورة مشاريع التطوير والتجديد، وتخويله إمكانات تحقيق التنمية المهنية الذاتية والتعلم مدى الحياة. وتعني الاستقلالية البيداغوجية في هذا السياق حرية المبادرة والاجتهاد في القيام بالمهام والأدوار بغرض تجويد الأداء، في احترام تام لمقتضيات التشريعات والنصوص المنظمة لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، والمؤطرة لأخلاقياتها.

3 يقصد بمفهوم «استقلالية المؤسسة» في هذا الرأي المعنى الوارد في تقرير المجلس رقم 2018/3 حول «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير» (ص: 58)، ويفيد مجمله أن الاستقلالية المؤسسية مقومٌ أساسيٌّ لجودة العمل التربوي. وتحقق هذه الاستقلالية بالانتقال من منطق العلاقة العمودية السائدة داخل المنظومة التربوية، إلى منطق العلاقة الأفقية التي توسع مجال العمل الجماعي والتشاركي بين الفاعلين (ات) التربويين (ات) داخل المؤسسة. وترتكز هذه الاستقلالية على ثقافة المشروع وعلى المسؤولية المشتركة والمتبادلة بين مختلف الفاعلين (ات) في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، وتحديد الموارد البشرية والمادية على ضوء المشروع المعتمد. ويعتبر التعاقد الوسيطة القانونية والتنظيمية لتحقيق هذه الاستقلالية، وتظهر من خلاله أهمية مشروع المؤسسة باعتباره رؤية ناظمة لكل أعمالها ومشاريعها حول التعلم والتدريس والتدبير والعلاقة مع الشركاء والمحيط.

خ. اعتماد التدبير الجهوي لمهن التربية والتكوين والبحث ومواردها البشرية خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، لانسجامه مع توجه الجهوية المتقدمة، ولما يتيح من فرص لمعالجة القرب وللإجتهاد المحلي والجهوي.

الغايات والأهداف

أ. الغايات

إن الغايات القصوى التي يتوخى هذا الرأي بلوغها بخصوص مربّي(ة) ومدرّس(ة) ومكون(ة) وباحث(ة) المستقبل والمزاوّل، تستمد روحها من المقتضيات العامة التي تم التنصيص عليها في كل من دستور المملكة، باعتباره مرجعية مؤطرة للحياة العامة للمجتمع؛ والخطب الملكية، التي ترسم الملامح البارزة للمواطن المغربي والتزاماته الأخلاقية والمدنية والمهنية؛ والرؤية الاستراتيجية 2015-2030 بوصفها مرجعية للإصلاح التربوي.

تتمثل هذه الغايات، إجمالاً، في بناء نموذج جديد يغير المنظور تجاه الفاعل التربوي، ينطلق من الفصل الدراسي والتكويني، والمؤسسة التربوية، ليمتد إلى المجتمع ككل، في مواكبة لما تعرفه المهن التربوية على وجه العموم من تطورات وتفاعلات مع التغيرات التي تشهدها أجيال المتعلمين والمتعلمات وثقافتهم، وانتظارات المجتمع، وتطور أنماط وطرق التعلم والتكوين، والانتشار الواسع لاستعمالات التكنولوجيات الرقمية في مختلف مناحي الحياة، والاستهداف المقصود للانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة.

ينبني هذا المنظور الجديد على جملة من الأسس المرجعية والمواصفات المهنية التي يعتبرها المجلس جوهريّة تضيي دلالات جديدة على عمل الفاعل(ة) التربوي(ة) للمستقبل، مُربّي(ة) كان أم مدرّس(ة) أم مُكوّن(ة) أم أستاذ(ة) باحثاً للتعليم العالي، أم باحثاً.

تحدد هذه الأسس المرجعية في ما يلي:

- الاعتزاز بالانتماء للمجتمع المغربي، والتمسك بالهوية الموحدة، والمتعددة المكونات، والغنية الروافد والمنفتحة على العالم، والإسهام الفاعل في الحياة الديمقراطية والتنمية للبلاد، في إطار الموازنة بين الحقوق والواجبات؛
 - التشجيع بحقوق الإنسان، في بُعديها الكوني والوطني، وبفضائل السلوك المدني، والالتزام بمقتضيات المساواة والاعتدال والتسامح واحترام الحق في الاختلاف، والانفتاح على الغير وثقافته، وعلى العصر ومستجداته المعرفية والعلمية والثقافية والقيمية والتكنولوجية؛
 - الالتزام بالقيم والاحترام الواجب لأخلاقيات المهنة وضوابطها، والتصرف بمسؤولية اعتباراً لكون هذا الفاعل صاحب رسالة، وقدوة في التربية والتعليم والتعلم، والتحلي بروح الفكر النقدي واليقظة والابتكار؛
 - التوافر على شروط الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص اللازمة لولوج ومزاولة المهن التربوية بوصفها خدمة عمومية.
- ترتكز المواصفات المهنية على منطقتي تربوي وتكويني قوامه الاضطلاع بمسؤولية الدور التربوي والتعليمي والثقافي والقيمي الجديد، تجاه المتعلمين والمتعلمات، وباقي الفاعلين(ات) التربويين(ات)، وتجاه المؤسسة التربوية، وتجاه

المجتمع، وذلك اعتباراً إلى أن التربية لهي من «الخيرات الاجتماعية الأولية» التي يستثمر فيها المجتمع والدولة معاً، وتمهض المدرسة بإنتاجها وضمها توزيعها، تحقيقاً لتكامل وتضافر وظائفها، وترسيخاً لانتقال دور المربي أو المدرس أو المكون أو الأستاذ الباحث من مجرد ناقل للمعارف إلى الاضطلاع، فضلاً عن ذلك، بأدوار متعاضة، من أهمها:

- تنشيط وتيسير التعلم، وتحفيز المتعلمين والمتعلمات وتوليد فضولهم المعرفي، وتمكينهم من وسائل البحث عن الحلول للمشاكل المطروحة أمامهم، ؛ وهو ما يعني الانتقال بدور المدرس والتربية والتكوين والبحث من منطق الشحن والإلقاء السلبي الأحادي الجانب، إلى منطق التعلّم والتعلّم الذاتي والتفاعل الخلاق بين المدرس والمتعلم، والتشجيع على تنمية المتعلمين والمتعلمات لقدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم للتربية على الإبداع والابتكار واستدامة التعلم؛
- تمكين المتعلمين والمتعلمات، تفعيلاً لذلك، من تحصيل وبناء المعارف، واكتساب اللغات والكفايات والمهارات الحياتية، وتعلم واكتساب الخبرة وفن العيش، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة والاعتدال، واحترام التنوع والاختلاف؛
- صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء المعرفي والكفائي للانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والتواصل والتكنولوجيا المتطورة.

ب. الأهداف

علاوة على تطلعات المجلس إلى اقتراح ما من شأنه الإسهام في الارتقاء بمهنة التربية والتكوين والتدبير والبحث، التي أعلنها في مقدمة تقريره حول «الارتقاء بمهنة التربية والتكوين والبحث والتدبير» (ص: 7) (4)، يتوخى المجلس من إصدار هذا الرأي تحقيق الأهداف التالية:

- إحداث تغيير في المنظور تجاه الفاعل (ة) التربوي (ة) في ذاته وفي جماعته ومؤسسته وفي المجتمع، وإعادة تمييز أدواره ومهامه، واحترام كرامته، وتعزيز مبادراته التربوية الفضلى والناجحة، وإيلاؤه وباقي الفاعلين (ات) التربويين (ات) الاعتبار المستحق والملائم، وتوفير مناخ ذي جاذبية موفور المستلزمات والبنىات وعلاقات الثقة والتقدير لمزاولة المهنة على الشكل المطلوب والأمثل؛

4 تتركز هذه التطلعات في تمكين منظومة التربية والتكوين والبحث من ملاءمة وتجديد تكوين المزاويلين وتأهيلهم، وإعداد جيل جديد من الفاعلين (ات) التربويين (ات)، الذين يتحلون بالمواصفات التالية:

- المهنية وما تتطلبه من تحكم في الكفايات اللازمة؛ وانفتاح على التكنولوجيات الرقمية ومستجدات التربية والتكوين؛
- حب المهنة والوفاء بالرسالة التربوية وقيمتها؛
- تقدير الانتماء للمؤسسة وتنمية العمل الجماعي؛
- الاجتهاد في ابتكار الحلول والأساليب الجديدة، وتربية المتعلمين والمتعلمات على منهجية ذلك؛
- تملك الحس النقدي والثقافي وتوظيفه في تطوير الممارسة المهنية.

- إحداث تغيير وازن وعميق في وضع وأدوار مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث وتدريبها، وفي قيادة هذا التغيير على مستوى الممارسات المهنية بغاية الارتقاء بها، في احترام للمبادئ التي يرتكز عليها المجلس، ونصت عليها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وشددت عليها آراؤه وتقاريره؛
- جعل هذه المهن تواكب ما يعرفه السياق الوطني من تحولات، وما تعرفه هذه المهن من تطورات على المستوى الدولي؛
- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات والآليات التي من شأنها عند الأخذ بها وتطبيقها الناجع، إفادة السياسات التربوية، وتمكينها من تطوير منظورها لحلقل المهن التربوية، وتدريبها له، بغاية تحقيق انسجامه وتماسك مكوناته، والارتقاء بأدائه وفاعليته ومردوديته.

السياق

يبادر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إلى تقديم هذا الرأي، بشكل يواكب ما يتميز به السياق الوطني والدولي من تحولات ومستجدات، أهمها:

• على مستوى السياق الوطني:

- الإعداد الجاري لنموذج تنموي تلعب فيه الموارد البشرية، ولاسيما الفاعلون(ات) التربويون(ات) من هيئات التدريس والتكوين والبحث، أدواراً فاعلة في الحد من الفوارق بين الأفراد والفئات الاجتماعية، وتأمين كافة الحقوق المدنية، وعلى رأسها الحق في التربية والتكوين، وبناء المواطن، وتيسير ولوج مجتمع المعرفة، والإسهام في الإدماج المهني والاجتماعي والثقافي والقيمي، وفي تنمية الرأسمال البشري؛
- الإصلاح التربوي الجاري ورهاناته المرتبطة بتحقيق مدرسة الإنصاف والجودة للجميع والارتقاء الفردي والمجتمعي؛ ومن المعلوم أن جودة عمل التربية والتكوين والرفع من قدرات المتعلمين(ات) والفاعلين(ات) بما يخدم التنمية المجتمعية، أمرٌ أساسيٌّ وارد في هذه التدابير الإصلاحية الجارية، بما في ذلك تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني؛
- التوجهات التي تعرفها المنظومة التربوية فيما يخص نقل الاختصاصات وتدريب الموارد البشرية من المركز إلى الجهات، وما تتطلبه من تأهيل للقدرات القيادية للفاعلين(ات) التربويين(ات) بها، وللكفايات المهنية لهيئات التدريس والتكوين والبحث، وتكييفٍ لأدائها مع متطلبات التدبير والتنمية الجهوية؛
- ما تشهده المنظومة التربوية الوطنية من دينامية على مستوى تجديد مواردها البشرية في ارتباط بعملية التقاعد الكثيفة التي تعرفها، والتحاق أجيال جديدة من الفاعلين والفاعلات بها، مع ما يستدعيه ذلك من تأهيل جيد وتكوين أساس وتأهيل مهني وتكوين مستمر، وتحقيق اندماج مهني يخدم الارتقاء بالمدرسة المغربية وبجودة التعليمات؛

- الاختلافات التي تعرفها المنظومة التربوية، والمتعلقة، من جهة، بتعثر حصيلة المكتسبات في مجال التمكن من اللغات، والمعارف، والمهارات العملية والحياتية، ومن جهة أخرى، بالصعوبات التي تعرفها السياسات العمومية في تدبير الوضعيات والإكراهات التي تطرحها المهن التربوية.

• على مستوى السياق الدولي:

- التطور الذي تعرفه مهن التدريس والتكوين والبحث، وخصوصاً في الممارسات المهنية (العمل الجماعي، التبصر النقدي المهني (Réflexivité)، التقييم الذاتي...)، ومجال الحكامة (التدبير الجهوي للفاعلين (ات) التربويين (ات)، المقاربة الصاعدة والإشراك...)، وإدماج مهن تربوية جديدة ومن بينها: مهن الدعم النفسي والمساعدة الاجتماعية، والكفالة البيداغوجية والمصاحبة، والتكنولوجيات الرقمية وإعداد البرمجيات التربوية وغيرها، ومستلزمات إدماج الكفاية الثقافية في التكوين والتأهيل والممارسة والبرامج والوسائط على السواء؛

- الدور المحوري الذي أضحت تلعبه التكنولوجيات الرقمية والتربوية، باعتبارها أداة مُهَيَّكَلَة، في تجديد وتطوير الممارسات المهنية للتربية والتدريس والتكوين والبحث؛

- المستجدات التي تعرفها منظومات التربية والتكوين والبحث، المتعلقة بإدماج أنماط جديدة لمناهج ووسائل التعليم والتعلم (التعليم عن بعد، التعلم مدى الحياة...)، والتي تستدعي العمل في الصميم على تجديد أدوار الفاعلين (ات) التربويين (ت) وممارساتهم المهنية، بما يحقق جودة الأداء المهني والتعلمات، ويضمن تحقيق المرادوية المنشودة.

المرجعيات الموجّهة

استند إعداد الرأي إلى المرجعيات التالية:

- الدستور، وخاصة المقتضيات المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث الواردة في الفصول: 25، 26، 31، 32، 33، 168؛
- الخطب الملكية، ولا سيما خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012 و2013، وخطاب العرش لسنة 2015، وخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة (2016)؛
- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي أوصت بـ:

- تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير، باعتبارها أسبقية أولى للرفع من الجودة؛
- تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار؛
- إعادة تحديد المهام والأدوار والمواصفات المرتبطة بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير؛
- إلزامية التكوين الأساس للفاعلين (ات) التربويين (ات)، ونهج تكوين مستمر ومؤهل مدى الحياة المهنية؛
- التدبير الناجع للمسار المهني، القائم على المواكبة والتقييم والترقية المهنية على أساس الاستحقاق؛

- تحقيق التوازن بين التمتع بالحقوق والالتزام بقيم الممارسة المهنية، وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- التحفيز المادي والمعنوي وتحسين ظروف مزاوله المهن التربوية.

اعتبارات منهجية

يتبنى المجلس في بلورة هذا الرأي مقارنة وفق أبعاد مُهيكلّة ثلاثة:

- البُعد الأول، تجليه النواظم الثلاثة المؤسسة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وهي الإنصاف والجودة للجميع والارتقاء؛
- البُعد الثاني، يراعي المعالجة الشمولية، إذ يتناول مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، بالتعليم المدرسي والتعليم العتيق والتعليم العالي والتكوين المهني، وفي القطاعين العمومي والخاص، وبشكل أفقي، بالتركيز على الاختلالات والإشكاليات والتوصيات التي تهم فاعلي وفاعلات هذه المهن التربوية، مع الإشارة إلى الخصوصيات التي تتعلق بكل هيئة من هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث حسب السياق، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك؛
- البُعد الثالث، يحترم الاستمرارية، إذ يركز على عدة قضايا يراها بمثابة نقط ارتكاز أساسية للتجديد والتغيير، مع الاكتفاء بالإحالة على تقرير المجلس رقم 2018/3، حول «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير»، حينما يتعلق الأمر بقضايا سبق التوسع في تحليلها وتخصيص ما يكفي من التوصيات والمقترحات الاستشرافية حولها.

مستندات إعداد الرأي

يستثمر هذا الرأي حصيلة أشغال المجلس، ولا سيما:

- أعمال اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير لدى المجلس، والمتمثلة على الخصوص في تنظيم 23 جلسة استماع، همّت مسؤولين في القطاعات المشرفة على التربية والتكوين، وبعض مديري المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعينات من المرابين(ات) والمدرسين(ات) والأساتذة المبرزين(ات) والأساتذة الباحثين والمكوّنين(ات) والمفتشين(ات)، وممثلين(ات) عن الجمعيات المهنية والهيئات النقابية؛
- تقرير تفصيلي أنجزته خبرة خارجية مختصة في الموضوع (2019)، بمواكبة وتتبع من قبل اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير وقطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس؛
- تقرير البحث المقارن تحت إشراف اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير في الموضوع (2019)؛
- آراء وتقارير المجلس، ولا سيما:
- رأي في مشروع قانون بتغيير وتنظيم القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي (2015)؛
- التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)؛
- التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة (2017)؛

- الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي (2018)؛
- مدرسة العدالة الاجتماعية (2018)؛
- التكوين المهني الأساس: مفاتيح من أجل إعادة البناء (2019)؛
- رأي في تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة: نحو تربية دامجة منصفة وناجعة (2019)؛
- إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية (2019)؛
- تقارير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، ولا سيما التقرير التحليلي حول « تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 – 2013، المكتسبات، المعوقات، التحديات (يوليو 2014) (الفصل الثالث حول تكوين المدرسين، والفصل الرابع خصوصاً تعبئة الموارد، والخلاصات العامة حول تحديات المستقبل وتحولات مهنة المدرس)؛ وما يتصل بالكليات متعددة التخصصات وتقييم سلك الدكتوراه (2017)، والنظام الجامعي ذي الولوج المفتوح وذي الولوج المحدود (2018، 2019)، وإطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 (2019).

مكتسباتٌ مُحرزةٌ مع اختلالات وإشكاليات لا تزال قائمة

أولاً: مكتسبات

يتسم الفاعلون(ات) التربويون(ات) في مجال التربية والتدريس والتكوين والبحث، بخصوصيات اجتماعية ومهنية تؤهلهم للعب أدوار ريادية في التربية والتكوين، وفي التنمية البشرية بشكل عام. ذلك أنهم يُصنّفون ضمن الفئات ذات المستوى المعرفي والثقافي والتكنولوجي العالي (يمثلون أكبر نسبة من حاملي الشهادات العليا)، ويُعدّون مصدراً مهماً للخبرة والاستشارة. كما أنهم يشكلون طاقات وكفاءات وطنية تساهم في تدبير الحياة العامة، وفي تكوين الرأسمال البشري الذي تحتاجه الأوراش التنموية للبلاد.

تمثل هيئة التربية والتدريس والتكوين والبحث كتلة وازنة بين الفاعلين(ات) العاملين(ات) بالمنظومة التربوية بقطاعها العمومي والخاص، حيث تتوزع أعدادها حسب المعطيات الإحصائية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لموسم 2017-2018 كالتالي:

- في التعليم الأولي، بلغ عدد المربيات والمربين 36903 مربٍ ومربية، من بينهم 75 % من الإناث؛
- في التعليم المدرسي، وصل مجموع الأستاذات والأساتذة بالقطاع العمومي إلى حوالي 240542 أستاذاً(ة)، من بينهم 44.6 % من الإناث، يشغل منهم بالعالم القروي ما مجموعه 113336 أستاذاً(ة) ضمّهم ما يناهز 40 % من الإناث. كما أن هناك 1214 مكوناً(ة) في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. ويعمل بالقطاع الخاص المدرسي 60549 أستاذاً(ة)، أكثر من 60 % منهم من الإناث؛
- في التعليم العالي الجامعي، هناك 13954 أستاذاً(ة) باحثاً(ة)، من بينهم 26.8 % من الإناث، وقد بلغ عددهم بالتعليم العالي الخاص ما مجموعه 7701 أستاذاً(ة) منهم 3433 أستاذاً(ة) يعملون في الجامعات الخاصة والجامعات في إطار الشراكة، و1468 أستاذاً(ة) قارا في التعليم العالي الخاص؛
- في التكوين المهني، بلغ العدد الإجمالي للمكونين(ات) بالقطاع العمومي ما يناهز 11107 مكونين(ات)، منهم 32 % إناث. ويشغل بقطاع التكوين المهني الخاص 9043 مكوناً(ة) من بينهم 35 % من الإناث؛
- في التعليم العتيق، بلغ عدد الأساتذة(ات) 4022 أستاذاً(ة)، من بينهم 13 % من الإناث، حسب معطيات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم 2017-2018.

عرفت هيئة التربية والتدريس والتكوين والبحث خلال العقود الأخيرة تطورات مهمة في مواكبة للتحوّلات التي شهدتها المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، سواء على مستوى بنيتها أم ما يتعلق بطرق وأشكال إعدادها لمزاولة المهنة، أم فيما يخص تأطيرها التنظيمي والمؤسّساتي والقانوني.

من بين تجليات ذلك على الخصوص:

- التطور الذي عرفته بنيات ومناهج وأساليب التكوين الأساس بالتعليم المدرسي، من خلال إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وإرساء المسالك التربوية الجامعية، وإعادة هندسة التكوين بالجامعات، وإرساء مراكز تنمية الكفاءات بالتكوين المهني، وتوجه القطاع الوصي نحو إحداث مركز وطني لتكوين المكونين والأوصياء؛

- إعداد قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لبرنامج تكوين مُدرّسي المستقبل بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي (2018)، لتلبية حاجيات منظومة التربية والتكوين من أطر التدريس، وتمكينهم من التكوين الأساس الضروري، وفق مواصفات وضوابط بيداغوجية ملائمة لنوعية المرحلة ومتطلباتها⁽⁵⁾؛
 - العمل على تأهيل التعليم العتيق والفاعلين (ات) به، بإصدار القانون رقم 13.01 (2002)، والنصوص التنظيمية المرتبطة به (2006)، والوثيقة التربوية الإطار التي تضم من بين مكوناتها المرجعية المؤطرة للتدريس، والمؤهلات التربوية للأطر العاملة بهذا التعليم؛
 - الموارد المرصودة والتدابير المتخذة من طرف القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين، للرفع من مستويات التأهيل المهني وتعزيز أساليب التأطير والمصاحبة والتنسيق (إحداث جماعات للممارسات المهنية)، وملاءمة ظروف اشتغال الفاعلين (ات) بهذه القطاعات؛
 - إطلاق مبادرات من قبيل مشروع استراتيجية وطنية للتكوين المستمر للفاعلين التربويين بالتعليم المدرسي، وتطوير العرض التكويني من خلال مشروع منصات إلكترونية للتكوين عن بُعد⁽⁶⁾؛
 - تحسين حكمة مهن التربية والتكوين، من خلال تخويل الجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في الجهوية المتقدمة والميثاق الوطني للامركز الإداري، صلاحيات موسعة في توظيف وتدبير مواردها البشرية، وإقرار النظام الأساسي لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واعتماد التوظيف الجهوي، وتعزيز آليات التقييم والمراقبة والتقييم الداخلي بمؤسسات التربية والتكوين.
- علاوة على ذلك، يستفيد الفاعلون (ات) التربويون (ات) من محيط ديموقراطي يمكنهم من الانخراط في هيئات نقابية وجمعيات مهنية خاصة بهم، للتعبير عن حقوقهم ومطالبهم وانشغالهم؛ مما أتاح لهم مناخاً ميسراً لاكتساب وعي حقوقي مقرون بطموح نحو الارتقاء الاجتماعي.
- كما يلاحظ تنامٍ لوعي داخل المجتمع بأدوار هؤلاء الفاعلين (ات) التربويين (ات)، وللآمال المعقودة عليهم في تربية النشء وتأهيله للاندماج في الحياة العامة للمجتمع؛ مما جعل هذه الهيئة، في الوقت نفسه، محطّ اهتمام ومساءلة ملحة من طرف مختلف مكونات المجتمع حول مدى نجاعة أدائها ومردوديته، ومدى التزامها برسالتها التربوية.

ثانياً: اختلالات

غير أنه وعلى الرغم من تسجيل جوانب ملحوظة للتطور، بفعل الجهود التي بذلتها السياسات التربوية في تحقيق الإدماج الهيكلي للقطاعات المشرفة على التربية والتكوين والبحث، وفي اللامركز وتفويض بعض الاختصاصات

5 برنامج تكوين مدرسي المستقبل بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي (عرض قدمه السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بتاريخ 27 يونيو 2018).

6 الحصيلة المرورية لسير الإصلاح التربوي (عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في الدورة 15 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي) يناير 2019.

لبنيات التدبير الجهوية، وفي مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، وفي ملاءمة الهندسة البيداغوجية للتعليمات والتكوينات، فإن الآثار الفعلية في تطوير مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث ظلت محدودة، صاحبها تراكم واستمرار مجموعة من الاختلالات التي تمس المجالات التالية:

أ. الإطار التنظيمي للمهن التربوية

- غياب إطار تنظيمي موحد وشامل ومنسجم، مؤطر لهيئة المربين والمربينات بالتعليم الأولي؛
- بطء في ملاءمة النصوص التنظيمية المؤطرة لهيئات التدريس بالتعليم المدرسي والتعليم العالي، والتعليم العتيق، بالنظر إلى ما تعرفه هذه الهيئات من تطورات ومشاكل مستجدة؛
- تعدد الأنظمة الأساسية الخاصة بهيئة المكوّنين(ات) بالتكوين المهني، وعدم تجانسها؛
- محدودية استقلالية المؤسسات، بالتعليم المدرسي والتكوين المهني، وضعف ارتباطها بالجهة؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات المشرفة على التربية والتدريس والتكوين والبحث، وبينها وبين القطاع الخاص، على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، فيما يخص تكوين وتأهيل الفاعلين(ات) في التدريس والتكوين والتأطير، وحركيتهم بين المهن والمؤسسات.

ب. تدبير الولوج إلى المهن التربوية

- نقص في معايير وشروط الولوج لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث بالقطاعين العمومي والخاص؛
- الخصائص المتزايد بالقطاع العمومي في المدرسين(ات) والمكوّنين(ات) والأساتذة الباحثين(ات)، ومحدودية التدابير الاستباقية لتجاوز تضخم نسب التأطير البيداغوجي، وتوفير الموارد الضرورية لذلك؛
- عدم قدرة القطاع الخاص على التأمين التام لموارده البشرية، ولا سيما بالتعليم الثانوي، رغم جهوده المبذولة، مما يدفعه إلى اللجوء إلى مدرسي التعليم العمومي، أو توظيف مدرسين(ات) يفتقدون التكوين والخبرة اللازمين؛
- اعتماد مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العمومي أو الخاص على نسبة كبيرة من المكوّنين العرّضيين، مع ما قد يصاحب ذلك من نقص الخبرة البيداغوجية والمهنية في مجال التكوين؛
- التذبذب الذي طبع سياسات التوظيف في العقد الأخير، خاصة في التعليم المدرسي، فاقمه اعتماد تدابير في هذا المجال، كان لها مفعول سلبي على جودة التعلّمات واستمراريتها وانتظامها؛
- عدم وضوح وعدم اضطراد معايير وضوابط الولوج إلى مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، خاصة بالتعليمين الأولي والعتيق؛
- غياب التجانس في شروط الولوج والتوظيف بين القطاعات المكوّنة بالتكوين المهني، وفي مؤهلات مكوّنين(ات) التكوين المهني.

ت. التكوين والتأهيل والاندماج المهني

- غياب تأهيل بيداغوجي ومهني أساس لفائدة أساتذة التعليم العالي والمكوّنين منهم بمراكز التكوين في مهن التربية والتكوين، وللنسبة الغالبة من مدرسي (ات) التعليمين الأولي والعتيق، ومكوّني (ات) التكوين المهني، مع افتقاد هذه الفئة الأخيرة للتجربة المهنية اللازمة داخل المقولة؛
- عدم استقرار صيغ ومدد التكوين والتأهيل لمدرسي (ات) التعليم المدرسي، ومحدودية التكوينات الأساس لفائدتهم بالجامعة في جوانها الأكاديمية، مع تركيز التأهيل المهني في الغالب على الكفايات المرتبطة بتدريس مواد التخصص؛
- عدم انتظام ونجاعة التكوينات المستمرة لفائدة الفاعلين (ات) بجميع هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث؛
- محدودية تدابير وآليات المواكبة والمصاحبة لفائدة الفاعلين (ات) الجدد بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث.

ث. المسار المهني وتنمية القدرات

- عدم التوافق بين النصوص التنظيمية والممارسات الفعلية في ما يتعلق بمهام الفاعلين (ات) التربويين (ات) من هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث، نتيجة القصور الملحوظ في ملاءمة هذه النصوص مع تطور المهام والأدوار المهنية؛
- نقص في تحفيز الفاعلين (ات) التربويين (ات) وفي ضمان حقوقهم بموازاة مع التزاماتهم المهنية؛
- نسق لتدبير المسار المهني يحصر الارتقاء المهني أساساً في الترقية بالأقدمية وبعض التحفيزات المادية، باعتماد سقف محدود للتقدم، وتغليب البعد الفردي في تقييم الأداء؛
- ضعف المبادرة لدى المرين (ات) والمدرّسين (ات) والمكوّنين (ات) إلى الانخراط في التعلم مدى الحياة والانفتاح على المستجدات والتحوّلات التي تعرفها المهن التربوية، لعوامل كثيرة من بينها قلة الحوافز وكثافة المهام وإكراهات العمل المؤسسية؛
- وجود هوة رقمية بين الفاعلين (ات) التربويين (ات) بهذه المهن، نتيجة ضعف المكتسبات القبلية لبعضهم في مجال استعمال التكنولوجيات الرقمية والتربوية، مما يعوق استثمارها في الممارسات المهنية، وتدبير المسارات الفردية للمتعلمين (ات)، وفي تتبع المشاريع الشخصية للتعلم والتكوين؛
- ضعف التأطير البيداغوجي للفاعلين (ات) من هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث، وأثره في جودة الممارسات المهنية؛
- غياب استراتيجية وطنية لاستثمار التكنولوجيات الرقمية والتربوية في تحقيق التعليم والتعلم عن بعد، والتعلم مدى الحياة؛
- تفاوت التأطير الذي تقوم به الجمعيات المهنية والهيئات النقابية للتربية والتكوين لفائدة الفاعلين (ات) التربويين، الناتج عن نقص إمكانيات وموارد بعضها، وندرة الدعم، ومحدودية انخراط الفاعلين (ات).

ج. مناخ العمل وظروف مزاوله المهن التربوية (7):

- ضعف استقطاب هذه المهن للكفاءات الجيدة، بفعل غياب مقومات الجاذبية على المستويين المادي والمعنوي، واستعجال التوظيف أحياناً دون الاحترام بما فيه الكفاية لمعايير الولوج، ولا سيما ما يتعلق بالتكوين، وذلك تحت ضغط أو إكراهات الخصائص المتزايد في أعداد الفاعلين (ات) التربويين(ات)؛
- ارتباط التدريس والتكوين بالتعليم الأولي والمدرسي والعتيق والتكوين المهني بتنفيذ التوجهات التربوية، يقلص بشكل كبير من الشعور بالرضى المهني والانتماء للمؤسسة، ويؤثر سلباً في الانخراط في برامج الإصلاح والتطوير؛
- النقص الكبير في العمل الجماعي والتنسيق بين الفاعلين (ات) التربويين(ات)، وغياب البنيات الضرورية والآليات المُماسِسة للتكامل الوظيفي بين المهن التربوية داخل مؤسسات التربية والتكوين؛
- قصور في إشراك الفاعلين(ات) التربويين(ات) في القرارات وبناء الاستراتيجيات والاستشارة؛
- ضعف التفاعل بين الفاعلين(ات) التربويين(ات) ومحيط المؤسسة (الأسر، الفاعلون الاقتصاديون، جمعيات المجتمع المدني...):
- هندسة التكوين بالتعليم العالي تركز تعدد مهام أستاذ التعليم العالي، مما يؤثر سلباً على مردوديته في التدريس والبحث والابتكار؛
- محدودية المشاريع التربوية داخل المؤسسات المدرسية والتكوينية والجامعية، وغياب تشبيكها محلياً وجهياً ووطنياً؛
- صعوبات مرتبطة بظروف مزاوله مهن التدريس والتكوين، التي تتسم في الغالب بالعناء والعزلة خاصة في المناطق القروية والنائية والهامشية، وبهشاشة بعض البنيات والفضاءات التربوية، وقلة التجهيزات والموارد الديدكتيكية ووسائل العمل، وبالاكتظاظ داخل فضاءات التدريس والتكوين أحياناً، وتعدد المستويات أحياناً؛
- معاناة الفاعلين(ات) التربويين(ات) بسبب الإنهاك المهني في بعض الحالات، مما يدفع بعضهم إلى التقاعد الاضطراري المبكر؛
- غياب مواكبة الفاعلين(ات) التربويين(ات) من أطر التربية والتدريس والتكوين والبحث في وضعيات هشاشة نفسية واجتماعية (ضغط نفسي، تدهور الصحة النفسية، مشاكل التكيف، إلخ)؛
- تقلص مستوى الاعتراف الاجتماعي بأداء الفاعلين(ات) التربويين(ات) ومردوديته، وتأثيره السلبي في مكانتهم الاعتبارية.

7 للتوسع في عناصر هذه الإشكالية، يمكن العودة إلى تقرير المجلس رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث».

ح. الأخلاقيات المهنية

- هيمنة ثقافة الحقوق على حساب الواجبات المهنية، الذي أضحى يبيح الإخلال بالواجبات المهنية والالتزامات التربوية لدى بعض الفاعلين (ات) التربويين (ات) من هيئات التربية والتعليم والتكوين والبحث؛
- تنامي ظواهر مخلة بالأخلاقيات المهنية، في غياب مرجعيات واضحة ومؤطرة في هذا المجال، من قبيل بعض سلوكيات العنف بجميع أنواعه (اللفظي والمادي والرمزي)، وعدم احترام مقتضيات وضوابط العمل داخل المؤسسة (الغيابات غير المبررة، الدروس المؤدى عنها خارج الضوابط المؤسسية)، وغير ذلك من الظواهر المخلة بنبل الرسالة التربوية وواجباتها وأخلاقياتها.

ثالثاً: إشكالية بثلاثة أبعاد

تفضي الاختلالات السالفة إلى إشكالية مُركَّبة، تُسائل منظور السياسات التربوية وتديرها لمهن التربية والتعليم والتكوين والبحث، باعتبارها حقلاً اجتماعياً وثقافياً وتربوياً. تتركز هذه الإشكالية في الأبعاد الثلاثة التالية:

أ. البعد الأول، يتجلى في كونها لم تكن دوماً في صدارة أولويات هذه السياسات التربوية، كما أن تديرها اتسم في الغالب بضعف الانسجام وعدم التكافؤ والتفاوت في التمكين من الشروط والمستلزمات الضرورية للممارسة الناجعة بالنظر إلى الأهداف المتوخاة منها؛

ب. البعد الثاني، يظهر في هيمنة التدبير المُركَّز على الجانب الفردي في الولوج إلى هذه المهن والتأهيل وتنفيذ البرامج والتكوينات، والتقييم وتدريب المسار المهني، دون الأخذ في الاعتبار مدى الاستعداد والقبول بالعمل بروح جماعية، في إطار بيئة مهنية، تتطلب التنسيق وتكامل الأدوار وتقاسم المسؤوليات والنتائج، وتزكي الشعور بالانتماء والرضى المهنيين؛

ت. البعد الثالث، يهتم محدودية هذه السياسات في فتح آفاق أوسع لتطوير وتجديد هذه المهن على مستوى مواصفات وأدوار الفاعلين (ات) بها، وإدماج المهن الجديدة، والاستثمار في التكوين المستمر للفاعلين (ات) التربويين (ات)، في استحضار للمستجدات في المعارف والممارسات والتكنولوجيات.

تترتب عن هذا الوضع الإشكالي مجموعة من الاستنتاجات يمكن عرض أهمها كالتالي:

- ضعف جاذبية مهن التربية والتعليم والتكوين والبحث بوجه عام، داخل المجتمع، وبالقيااس إلى منظومة المهن الاجتماعية، واعتبارا كونها أقل إثارة لحافزية الكفاءات ذات التأهيل الجيد على الولوج إليها. مما يحول الالتحاق بها غالباً إلى اضطرار مهني؛
- الوضع الاعتباري غير المنصف للفاعلين (ات) التربويين (ات) داخل المجتمع بشكل عام، لكونهم أضحوا واجهة تُلصق بها اختلالات المنظومة التربوية ونقائصها، وبفعل التراتبية (La hiérarchisation) التي ترسخت في المجتمع بين

فئات هذه المهن، مما يضعف لديها الإحساس بالانتماء للهوية المهنية، ويقلل من حماس انخراطها في أداء الرسالة التربوية وفي التطوير والتجديد؛

- العزلة المهنية شبه التامة⁽⁸⁾ التي يتحمل عبئها المرابي(ة) والمدرس(ة) والمكون(ة) والباحث(ة)، لمحدودية المواكبة أو انعدامها، وضعف التنسيق والمبادرة في نطاق الجماعة والعمل الجماعي والتشاركي، ولقلة الآليات (بنيات الاستقبال والمصاحبة والمساعدة على الاندماج المهني) والوسائط والتكنولوجيات التي من شأنها حفزه ودعمه مهنيا وتربويا ونفسيا واجتماعيا، ودفعه إلى الابتكار والاجتهاد، أولتشتت بنيات البحث.

تطرح الإشكالية السابقة بأبعادها واستنتاجاتها تحدياً كبيراً أمام السياسات التربوية في شقها المرتبط بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، بالنظر إلى ما تتوخاه الدولة والمجتمع منها في تمكين المدرسة من أداء وظائفها، وفي تنمية الرأسمال البشري، وفي إعداد مواطن مسؤول وفاعل داخل المجتمع. وهو ما يستدعي من هذه السياسات، المبادرة بشكل فوري لا يقبل التأجيل، إلى تفعيل خطط وتدابير ناجعة في هذا الشأن. ذلك أن استمرار الاختلالات المذكورة أعلاه، سيقوي لامحالة معيقات تفعيل مبادرات تطوير وتجديد مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، وسيسهّم أكثر في إذكاء المقاومات أمام الإصلاح التربوي، الذي أسست توجهاته وأهدافه الرؤية الاستراتيجية 2030-2015. وتُعتبر التوصيات والمقترحات الواردة في المحور الموالي من هذا الرأي، إسهاماً من المجلس في بلورة وتفعيل هذه الخطط والتدابير، رغبة منه في دعم السياسات التربوية وتحسين نجاعتها وتقوية مردوديتها، والرفع من وتيرتها كمّاً وكيفاً.

8 تشمل العزلة في هذا السياق العزلة داخل الفصل الدراسي، والعزلة الجغرافية، وندرة التأطير والتتبع والمواكبة والمصاحبة، وقلة الآليات والوسائط التي من شأنها حفزه ودعمه مهنيا وتربويا ونفسيا واجتماعيا.

توصيات ومقترحات استشرافية للتطوير والتجديد

إن المجلس، واعتباراً منه للأهمية البالغة التي تكتسبها تقوية القدرات المهنية للفاعلين (ات) التربويين (ات) بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ووعياً منه بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه التدبير الناجع لحقل مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث في التعليمين العمومي والخاص، يوصي بما يلي:

أولاً: بلورة إطار مرجعي لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث

يقتضي إرساء رؤية واضحة ومجددة لمهن التربية والتكوين والبحث بلورة إطار مرجعي شامل لهذه المهن، سواء منها المهن القائمة (التدريس والتكوين، البحث، التأطير والتفتيش التربوي بجميع اختصاصاته، التدبير، التوجيه، التخطيط...)، أم المهن الجديدة⁽⁹⁾، وبالتعليمين العمومي والخاص.

يتم الاستناد إلى هذه الرؤية في تأطير وتحديد الخيارات السياسية، والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقل المهن التربوية، خصوصاً التدريس والتكوين والبحث، وضمان تناسق هذه الخيارات واستمراريتها.

يشكل هذا الإطار المرجعي خريطة، وطنية وجهوية، ضابطة للمهن التربوية، ولا سيما مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، وموجهة للتدبير الاستباقي للحاجات من هذه المهن والفاعلين (ات) بها، وللتجديد والتطوير وقيادة التغيير فيها، في التعليمين العمومي والخاص، على أن يلتزم التعليم الخاص بتوفير حاجاته من الأطر التربوية المؤهلة لسد خصائصه منها، وفق هذا الإطار المرجعي.

يتم اعتماد هذا الإطار المرجعي في تحقيق العمليات والتدابير التالية:

أ. رصد حاجات المنظومة التربوية الوطنية من هذه المهن، وإعداد مخطط وطني لتغذية هذه المنظومة بالمهن التربوية وتعزيز قدراتها المؤسساتية في التدريس والتكوين والبحث، وتلبية حاجاتها من الفاعلين (ات)، وترشيد توزيعهم المجالي ومن حيث التخصصات، وفق مقتضيات الإنصاف والجودة والارتقاء.

يتعين، في هذا الإطار، وعلى المدى القريب، إجراء رصد للممارسات المهنية التربوية التي أضحت المنظومة التربوية الوطنية في أمس الحاجة إليها، والتي تستفيد من خدماتها مهن التدريس والتكوين والبحث، إما بشكل تطوعي من طرف بعض الهيئات والجمعيات المدنية (من قبيل الدعم التربوي والنفسي، والمساعدة الاجتماعية، والإنصات، وفض النزاعات، والمصاحبة التربوية أو الترجمة الفورية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة)، أو بشكل غير مُمأسس (من قبيل مهنة المربي بالتعليم الأولي أو بمراكز التأهيل المختصة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتدريس بالتعليم العتيق، والتأطير والتكوين المهني بالنسبة للمهنيين المتدخلين في التكوين والتأهيل).

يتم استثمار نتائج هذا الرصد في مأسسة هذه الممارسات المهنية، وتأطيرها قانونياً وتربوياً واجتماعياً، وإدماجها بالتدريج ضمن الخريطة الوطنية والجهوية لمهن التدريس والتكوين والبحث.

9 للتذكير، فقد أوصى تقرير المجلس رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث» بإعداد إطار مرجعي للأدوار والمهام والكفايات المهنية ولقيم الرسالة التربوية (ص: 44-47). وتشكل توصية المجلس في هذا الرأي اجتهاداً في إغناء وتوسيع وضع وبنية ووظائف هذا الإطار المرجعي، في مواكبة لتطور حاجات المنظومة، ورهانات الإصلاح، والمستجدات التربوية.

كما يتعين، على المدى المتوسط، القيام بجدد المهن التربوية الجديدة، التي يستوجبها تطور المنظومة التربوية الوطنية ومستجدات التربية والتكوين؛ من قبيل: الممارسات المهنية ذات الصلة بالتقييم المؤسسي للتربية والتكوين، أو المرتبطة بدمج التكنولوجيات التربوية والرقمية (من قبيل إعداد وابتكار البرمجيات التربوية، ورقمنة المحتويات التعليمية والتكوينية...)، أو بمصاحبة ودعم مربي(ات) ومُدْرَسِي(ات) الأشخاص في وضعية إعاقة من مرافقين(ات) ومختصين في لغة الإشارة، وغيرهم.

في هذا الإطار، يُقترح إحداث مرصد وطني للكفاءات والمهن التربوية، لمواكبة حاجة المنظومة التربوية الوطنية لهذه المهن الجديدة، ورسم ملامحها، واقتراح سبل إدماجها فيها.

ب. رصد حاجات هذه المهن التربوية من الفاعلين(ات) التربويين(ات)، ولا سيما المربين(ات) والمدرسين(ات) والمكونين(ات) وأساتذة التعليم العالي، واعتماد التدبير التوقفي لهذه الحاجات تفادياً لتراكم الخصائص في الفاعلين، في مراعاة لمقتضيات الإنصاف والتميز الإيجابي لفائدة الوسط القروي والمناطق الصعبة والنائية وشبه الحضرية على مستوى كل جهة، ولتطلبات العدالة المجالية والمرونة في توزيع الفاعلين(ات) التربويين(ات) بين هذه الجهات، بما في ذلك ضمان حركية مستمرة للموارد البشرية فيما بينها، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ت. رصد الحاجات، الجهوية والوطنية، من التكوين الأساس والمستمر، وإعداد خطط استباقية للتكوين، في مراعاة لمقتضيات التشبيك على المستوى المحلي والجهوي والوطني، التي شدد عليها تقرير المجلس رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث»⁽¹⁰⁾، لما ستؤمّنه من إمكانات لترشيد الجهود والموارد، وفرص لتبادل الخبرة وتقاسم مشاريع التكوين.

ث. رصد الحاجات الجهوية والوطنية للمنظومة التربوية من البحث التربوي، سواء المتعلق بمواكبة تطورات هذه المنظومة على مستوى التعلّمات والتكوينات، وحاجات المتعلمين والمتعلّقات من التّأطير والتأهيل والتوجيه الذي توفره المهن التربوية في مجال التدريس والتكوين، وغيره من المجالات الأخرى للتدبير والتخطيط والتوجيه والتفتيش التربوي، إلخ، أم الذي يمس البحث من أجل التطوير والابتكار التربوي والتكنولوجي.

يتعين، في هذا الإطار، تعزيز بنيات البحث التربوي على مستوى الجهات (المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الجامعات، مراكز التكوين المهني)، وتقوية التنسيق فيما بينها.

يتضمن هذا الإطار المرجعي بالنسبة إلى هيئات التدريس والتكوين والبحث:

أ. جرداً دقيقاً لهذه المهن، وتوصيفاً لوضعها الاجتماعي والقانوني، وتصنيفها حسب خصوصية ممارستها وتدخلاتها المهنية، وما تقتضيه من تفاعل وتكامل. على أن يشمل هذا التصنيف:

10 أنظر المدخل الخاص باستقلالية المؤسسة باعتباره شرطاً ضرورياً لتعزيز مبادرات الفاعلين التربويين وتحقيق التكامل الوظيفي، لا سيما الصفحة: 59.

- المرجعية المهنية، وتتضمن تدقيقاً للمواصفات والأدوار والمهام التي تتطلبها ممارسة كل مهنة، بما في ذلك المهام المرتبطة بالكفاية الثقافية وبالحيات المدرسية والتكوينية والجامعية، وبالتفاعل والتواصل مع الأسر والجمعيات الممثلة لها، وغيرها من المهام، مضمن مقارنة تأخذ في الاعتبار وظائف المدرسة وتنظيمها؛
- مرجعية الكفايات، وتتضمن جرداً للكفايات المهنية الضرورية لمزاولة كل مهنة، مع ما تستدعيه من معارف ومهارات ولغات وقيم؛
- مرجعيات للتكوين، وتشمل توصيفاً لأنشطة ووضعيات التكوين الكفيلة بإنماء الكفايات الواردة في المرجعية سالفة الذكر، وللأهداف المسطرة، وسبل تقييم بلوغها وفق معايير الجودة؛
- مواصفات وشروط الولوج إلى كل مهنة، ومعايير وضوابط القبول والتكوين الأساس والتأهيل المهني والتكوين المستمر، وتكوين استداركي معقول لمن لم يُتَح لهم استيفاء التكوين اللازم قبل التوظيف أو في أثناء التوظيف المباشر، وتدبير المسار المهني، ومعايير ومؤشرات التقييم، والتحفيز؛
- الغلاف الزمني الإجمالي الذي يغطي مجموع المهام التي يقوم بها المربي(ة) أو المدرس(ة) أو المكوّن(ة) أو الأستاذ(ة) الباحث(ة)، وما يرتبط بها من عمليات التخطيط والتحضير، والإنجاز، والتقييم، والدعم التربوي، وغيرها؛
- الجسور والممرات التي تُؤمّن حركية الفاعلين(ات) التربويين(ات) بين هذه المهن داخل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وفيما بينها وبين باقي القطاعات الحكومية الأخرى، أو مؤسسات القطاع الخاص، مع وجوب مراعاة التخصص والتأهيل وتداخل المعارف والمقاربات وتنظيمها، واحترام الشروط التي تتطلبها هذه الحركية على مستوى الوضع القانوني، والتأهيل، والدمج ضمن المسارات المهنية الجديدة.
- ينبغي في هذا الصدد مأسسة هذه الجسور على المستويين التشريعي والتربوي والمعرفي والكفائي، وتحديد المسارات المهنية التي تستوجبها، وتوفير تكوينات إعادة التأهيل المواكبة لها.
- ميثاق الأخلاقيات المهنية، وما يستدعيه من التزام بمقتضيات القيم المهنية والرسالة التربوية، وذلك وفق ما تضمنه تقرير المجلس رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث» (ص: 47-48)، وما سيرد فيما بعد من توصيات في هذا الرأي.
- ب. تحديداً للمعايير الوطنية للجودة في مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، يتم الاحتكام إليها في تقييم جودة الأداء المهني للفاعلين(ات) التربويين(ات)، والمردودية المؤسساتية لهذه المهن، جهويًا ووطنياً.
- يشكل هذا الإطار المرجعي لمهن التربية والتكوين والبحث نسقاً متكاملًا تحتكم إليه السياسات التربوية لتدبير هذه المهن، وتكوين الفاعلين والفاعلات، وتنمية البحث التربوي بشأن هذه المهن، وتقييم مردوديتها المؤسساتية على مستوى التحصيل الدراسي والتعلم، وتجديدها.
- يكون هذا الإطار المرجعي مفتوحاً دائماً على التحيين والملاءمة والإغناء في مراعاة لتطور حاجات المتعلمين والمتعلمات، وحاجات المنظومة التربوية، والمستجدات الدولية في مجال التربية والتكوين والبحث.

ثانياً: هيئات بمواصفات وكفايات ملائمة ووظيفية

إن المجلس، إذ يستحضر:

- الأدوار والمهام التي شدد عليها تقريره رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث» (الفقرة رقم 2 بعنوان: الأدوار والمهام الخاصة بالهيئات، هيئة التدريس والتكوين، ص: 46)، والمتعلقة بالتنشئة على القيم، وتخطيط وقيادة الأنشطة التعليمية والتكوينية، وتأطير البحث، وتدبير التعلم، وتتبع مسارات المتعلمين (ات)، وإجراء التقييمات، ومواكبة التداريب، والمساهمة في تأطير الحياة المدرسية، والتنمية المهنية، والإسهام في البحوث الميدانية؛
- المعايير العامة للولوج إلى المهن التربوية (ص: 50-51)، والمتعلقة بالميل إلى مزاولة المهنة، وتملك المعارف والكفايات والاتجاهات الإيجابية نحو القيم والأدوار التي ترتكز عليها المهنة، والالتزام الأخلاقي المسبق باحترام مقتضياتها ذات الصلة بقواعد العمل والضوابط القانونية، والعمل على استدامة تنمية القدرات الذاتية، وتطويرها وملاءمتها، إلخ؛
- النظام المؤسسي والبيداغوجي للتكوين والتأهيل المهنيين (ص: 49-54).

يوصي بما يلي:

- اعتماد معايير وضوابط صارمة في انتقاء الكفاءات في ولوج مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، في مراعاة لمقتضيات الإطار المرجعي للمهن سالف الذكر، ولا سيما ما يتعلق بالمعايير الوطنية للجودة، مع تنويع أساليب وطرق الانتقاء بإدماج الاختبارات النفسية والتقنية والاجتماعية، إلى جانب الاختبارات المعرفية واللغوية والكفائية والثقافية والتواصلية؛
- ضرورة ضمان تكوين عالٍ متخصص ومستوفٍ لكافة الأطر التربوية لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، وربطه بالطرائق الحديثة في التكوين وبالتناوب والإغماس المهني، وملاءمته مع الخصوصيات المهنية والمجالية والجهوية، ومع الوضعيات المختلفة للمتعلمين (ات) في إطار التربية الدامجة (الأشخاص في وضعيات الإعاقة والهشاشة)⁽¹¹⁾، مع مراعاة مجموعة من المعايير في التكوين الأساس والتأهيل المهني والتكوين المستمر؛ وتتعلق خصيصاً بتمكين الفاعلين (ات) هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث من أسسٍ مشتركٍ للكفايات المهنية. يتركز هذا الأسس المشترك للكفايات كالتالي:

• المعارف:

- التمكن من الحقل المعرفي للتدريس (العلوم، العلوم الإنسانية، التكنولوجيات، الثقافة والفنون، التكوينات المهنية، القيم...)، بدل المادة أو التخصص الوحيد، وذلك في مراعاة لتداخل المعارف وتناظرها وتكاملها؛

11 للتوسع، يرجى الرجوع إلى رأي المجلس في موضوع «تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة: نحو تربية دامجة منصفة وناجعة» (2019).

- التمكن من المعارف التربوية ومن التوظيف الأمثل للمقاربات البيداغوجية المتعددة حسب الوضعيات التعليمية، ومن أساليب وتقنيات التدريس والتكوين والتأطير، والتقييم، والتواصل البيداغوجي؛
- التمكن من المعارف التكنولوجية، الرقمية والتربوية، وتقنيات الاتصال؛
- الدراية بالنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لمزاولة المهن التربوية؛
- التوفر على معرفة كافية بمحيط المؤسسة التربوية والتكوينية (البيئة الاجتماعية بالنسبة إلى فاعلي(ات) التعليم المدرسي، وعالم المقابلة والمهن بالنسبة لفاعلي(ات) التكوين المهني، والمحيط السوسيو-ثقافي والاقتصادي بالنسبة إلى الأساتذة الباحثين(ات) بالتعليم العالي أو المتفرغين للبحث في مؤسساته.

• اللغات:

يتعين أن تتوافق وتتلاءم مواصفات الفاعلين(ات) التربويين(ات) من هذه الهيئات مع توجهات الهندسة البيداغوجية اللغوية المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. استناداً إلى ذلك، ينبغي أن تستجيب المواصفات اللغوية لهؤلاء الفاعلين لما يلي:

- التمكن من اللغة العربية بوصفها لغة وطنية للتدريس ولغة مدرّسة؛
- القدرة على الاستعمال والتواصل باللغة الأمازيغية؛
- التمكن من اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم وفي البحث العلمي والتكنولوجي (الفرنسية، الإنجليزية). ويمكن لهؤلاء الفاعلين، ولا سيما الأستاذ(ة) الباحث(ة) بالتعليم العالي، والمكون(ة) بالتكوين المهني، الانفتاح على لغات اختيارية أخرى؛
- تمكين أطر التربية والتدريس والتكوين والبحث من تكوين مزدوج اللغة، مع التربية على التقيد في التدريس باللغة المقررة دون غيرها من الاستعمالات اللغوية.

• القيم:

- التمكن من المرجعية المعيارية، الوطنية المتضمنة في دستور المملكة، أو في المواثيق والاتفاقيات الدولية، والمتعلقة بحقوق الإنسان والطفل والمرأة، والحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومناهضة التمييز والتعذيب والعنف، والتطرف، وغيرها؛
- التمكن من منظومة القيم الوطنية كما هي متضمنة في مرجعيات الإصلاح الوطنية، ولا سيما الرؤية الاستراتيجية، والتقارير المؤسسية ذات الصلة، والنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للتربية والتكوين والبحث؛
- التملك النظري والعملية لأخلاقيات مهن التربية والتكوين والبحث، سواء ما ارتبط منها بالإنصاف وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، أم بالتزام مقتضيات الجودة في التدريس والتكوين والبحث والتقييم، أم الانخراط في تنمية المؤسسة التربوية، والتنمية الذاتية، بما يحقق ارتقاء الأداء المهني والتعلمات؛

- التشبع بثقافة ومسؤوليات العمل المشترك والجماعي، وقواعد السلوك المدني، والحوار والتعاون والتضامن المهني، وإعطاء القدوة في الحياد المعرفي، والتعلم، والسلوك، والاستقلالية، والفكر النقدي البناء.

• الكفايات:

الجمع بين الكفايات التالية:

- كفايات التدريس: التخطيط للتدريس وتنفيذه، والتقييم، وتدبير وضعيات التعلم والتكوين بحسب مرحلة النمو النفسي والاجتماعي للمتعلمين(ات)، وما تولده من حاجات تربوية وتكوينية مختلفة، ومقاربات ملائمة (بيداغوجية التربية الأولية، البيداغوجيات النشيطة، البيداغوجيا الجامعية، بيداغوجيا تعليم الكبار (الأندراغوجيا Andragogie)؛

- الكفاية الثقافية، وما تستدعيه من تملك رصيد عام في مجال الثقافة والفنون، وتاريخ الفن والعلوم، والدراسة بالتعدد والتنوع الثقافي للمغرب، في استحضار لروافدهما الاجتماعية وخصوصياتهما الجهوية (ثقافة المدرس أو المكوّن أو الباحث، ثقافة المتعلم أو مكتسباته اللغوية والثقافية الأولية، ثقافة المجال المدرسي والتكويني والجامعي...);

- كفايات العمل الجماعي والتواصل، للتنسيق مع الفاعلين التربويين بالمؤسسة أو المنطقة التربوية؛

- كفايات الفكر النقدي والتبصر المهني والابتكار البيداغوجي والفضول من أجل البحث (ابتكار الحلول للصعوبات والمشاكل الفصلية والتربوية على منهجية ذلك بالنسبة إلى المتعلمين(ات)، ابتكار المشاريع المجدّدة بغاية تطوير الممارسة المهنية...);

- الكفايات الحياتية (Savoir-vivre, Savoir-être)، باعتبار أهميتها في خلق مناخ نفسي واجتماعي إيجابي داخل المؤسسة التربوية، وتحقيق الرضى المهني للفاعلين(ات) بها؛

- كفاية الاستعمال الجيد للتكنولوجيات التربوية والرقمية في التربية والتدريس والتكوين والبحث، وتدبير مسارات التعليم والتعلم.

من شأن اعتماد هذا الأس المشترك للمعارف واللغات والقيم والكفايات، أن يسهم بشكل كبير في تقريب المواصفات بين المهن التربوية، وفي تحقيق انسجام المنظومة المهنية للتدريس والتكوين والبحث، ونجاحها ومردوديتها.

ثالثاً: مقتضيات ومستلزمات الارتقاء بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث

إن المجلس، إذ يعتبر الارتقاء بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث نسقاً ذا أبعاد متعددة ومتكاملة، يقتضي تفعيله نهج سياسة شمولية بخطط متضافرة الأهداف والتدابير والموارد، يُتوخى منها الرفع من أداء الفاعلين(ات) التربويين(ات)، وتحقيق جودة التعليمات والتكوينات؛

يوصي بإعداد استراتيجية للارتقاء بمهن التربية والتعليم والتكوين والبحث، تتمحور حول خمسة مقتضيات:

1. توفير مناخ مؤسسي محفّز على جودة ونجاعة الأداء والرضى المهني

يرتكز هذا المقتضى على شروط أساسية، من أهمها:

- تحقيق استقلالية المؤسسة التربوية، تشريعياً وتنظيماً، في بلورة مشروعها التربوي، والتعاقد حوله محلياً وجهياً ووطنياً؛
 - تمكين الفاعلين (ات) التربويين (ات) والمعنيين (ات) من استقلالية بيداغوجية وظيفية، تحفّز على المبادرة والاجتهاد والابتكار، في إطار احترام مقتضيات الأطر المرجعية المنظمة والموجهة لكل مهنة، والالتزام بتوجهات السياسات التربوية في مجالات التدريس والتكوين والبحث؛
 - تمكين المربين (ات) والمدرسين (ات) والمكونين (ات) والأساتذة الباحثين (ات)، كل بحسب خصوصيات مهنته، من المواكبة والمصاحبة الضروريتين، ومن التأطير البيداغوجي المنتظم، وآليات الدعم والتحفيز بما يسهم في التخلص أو الحد على الأقل من آثار العمل المهني المنعزل للفاعل (ة) التربوي (ة) كلٌّ على حدة؛
 - تحقيق التعاضد الوظيفي داخل المؤسسة التربوية والتكوينية، وفيما بين المؤسسات محلياً وجهياً، وبين الممارسات المهنية لكافة الفاعلين (ات) التربويين (ات) بالمؤسسة، في إطار تكامل الأدوار والمهام، بما يمكن من خلق التقائية المشاريع وتشبيكها، ومن ترشيد الموارد، والعمل داخل فرق متضامنة، تتقاسم القيادة الجماعية للمشاريع، والتقييم المشترك، والنتائج والمسؤوليات؛
 - تعزيز علاقات التواصل والتشاور والتفاعل بين الفاعلين (ات) التربويين (ات) من هيئات التربية والتعليم والتكوين مع أسرار المتعلمين والمتعلمات، ومع جمعياتها الممثلة لها.
- من شأن كل ذلك، تعزيز روح المبادرة والابتكار، وتقوية الهوية والروابط المهنية والاجتماعية بين الفاعلين (ات) التربويين (ات)، وترسيخ نمط للتدبير قائم على القرب في إطار مقارنة صاعدة وأفقية، تشكل المؤسسة التربوية نواتها، وتضع الفاعلين (ات) التربويين (ات) المحليين في صلب أنشطتها وعمليات تحققها.

2. سياسة للإشراك والمشاركة بشكل مستدام

اعتباراً لكون الفاعلين (ات) التربويين (ات) من هيئات التربية والتعليم والتكوين والبحث، يشكلون مصدر خبرة مهنية ومعرفية وكفائية، فإنه يتعين استثمارها بشكل دائم من طرف السياسات التربوية، في إطار مأسسة وترسيخ المقاربة الصاعدة والتشاركية، في سيورة اتخاذ القرارات بشأن التدابير المعتمدة في تقييم وتحسين أداء ومردودية المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وإعداد مشاريع التطوير على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

ينبغي تنوع الصبغ الفعلية لإشراك ومشاركة هؤلاء الفاعلين (ات) لتشمل:

- الاستشارة والاستعانة بالخبرة، من قبيل الإسهام في إعداد مشاريع الإصلاح، وفي إنجاز البحث التربوي الميداني، وفي تجريب تفعيل التدابير المتخذة الجديدة، وفي تعديل الخريطة المدرسية والجامعية أو التكوينية، أو تغيير أو ملاءمة الإيقاعات الزمنية للتدريس والتكوين والتأهيل المهني، وفي تطوير الأدوات والوسائط الديدكتيكية، إلخ؛
- الإشراف الفعلي المستمر، ولا سيما في إعداد مشروع المؤسسة وتشبيك المشاريع على المستوى المحلي والجهوي، وفي العمليات المتصلة برصد حاجات التكوين الأساس والمستمر، وإعداد برامجها وتنفيذها وتقييمها، وفي إعداد المناهج والبرامج والتكوينات، وفي برامج التأطير والمصاحبة البيداغوجية للأساتذة والمكونين الجدد، وفي بلورة البرامج المتعلقة بالبيداغوجيا الجامعية وتكويناتها بالنسبة إل الأساتذة الباحثين، وفي التقييم المؤسسي لأداء ومردودية بنيات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وفي مشاريع الابتكار البيداغوجي، إلخ؛
- ضمان استدامة مشاركة الفاعلين (ات) من هيئة التدريس والتكوين والبحث في مختلف المجالس الجهوية والوطنية، أفراداً أو من خلال تمثيلية الجمعيات المهنية والهيئات النقابية للتربية والتكوين والبحث، وفي المنتديات والمنتديات الوطنية والدولية، وتهيئ كافة أسباب تيسير هذه المشاركة بما يخول لهم الإسهام بفعالية ونجاحة في النهوض بالشأن التربوي، وتبادل الخبرة، والارتقاء بالمهن التربوية.

3. تدبير محفّز على الحياة المهنية وتنميتها

انطلاقاً من اقتناع المجلس بكون الحياة المهنية لكل من المربي(ة) والمدرس(ة) والمكون(ة) والأساتذة(ة) الباحث(ة) فرصة سانحة للتكوين والتأهيل مدى الحياة، وإمكانية مفتوحة ومتجددة لتحقيق تنميتهم المعرفية والمهنية، وتطور مساهمهم الوظيفي، فإنه يوصي بالعمل على توفير الشروط والمستلزمات المنصوص عليها في تقريره رقم 2018/3 حول: «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث» (الفقرة المخصصة للتنمية المهنية الدائمة، ص: 61-62؛ والفقرة المخصصة للقيادة الناجعة للمسار الوظيفي، ص: 63-64)، لا سيما:

- ضرورة إقرار التنمية المهنية والتكوين المستمر بأشكاله المختلفة⁽¹²⁾ باعتبارهما حقاً من الحقوق المهنية، وواجباً من واجباتها في الوقت ذاته، في المؤسسات التعليمية والتكوينية العمومية أو الخاصة على حد سواء، وتأكيد مسؤولية الدولة عن تمكين المدرسين(ات) والمكونين(ات) والأساتذة الباحثين(ات) من هذا الحق، بإصدار نصوص تنظيمية تؤطره، تتضمن تحفيزات لهم على الانخراط في التنمية المهنية بمختلف صيغها المؤسسية والذاتية، خصوصاً ربطها بأنظمة الترقى المهني؛

- الإدماج الفعلي للتكوين عن بعد في برامج تكوين وتأهيل المربين(ات) والمدرسين(ات) والمكونين(ات) والأساتذة الباحثين(ات)، من خلال بلورة مخطط وطني، على المستوى المتوسط، لإرساء هذا التكوين، والعمل على تفعيله وتعميمه بالتدريج؛

12 الحضورى والميداني والمصاحبة، ومن خلال الورشات المخصصة لتحليل التجارب المهنية، ومجموعات العمل بقيادة خبير في التوجيه والتأطير المهني (Professional Coaching) وغيرها.

- تحفيز وتشجيع المربين (ات) والمدرسين (ات) والمكونين (ات) والأساتذة الباحثين (ات) على الانخراط الشخصي في التنمية المهنية الذاتية، والالتحاق بمسارات التكوين والبحث، بغاية الرفع من قدراتهم المعرفية والمهنية، وتوطيد استقلاليتهم في المبادرة والابتكار والبحث؛
- إحداث نظام للتصديق على كفايات التجربة المهنية لفائدة ذوي الخبرة من المدرسين (ات) أو المكونين (ات) أو الأساتذة الباحثين (ات)، على المدى القريب، واعتماده في حركيتهم المهنية واستثمار خبرتهم في مجالات أخرى للتربية والتكوين والبحث، وفي تمكينهم من مواصلة مساهمهم التكويني في إطار التعلم مدى الحياة.

4. إرساء بيئة حاضنة ومؤصّلة لثقافة التقييم

إن المجلس، باستحضاره لمحدودية التقييم المتمركز على أداء الفاعل (ة) التربوي (ة) وترقيته خلال مساره المهني، وبأخذه بالحسبان الأهمية القصوى التي يكتسبها التقييم المندمج في إطار البُعد المؤسّساتي للمهن التربوية وتكاملها الوظيفي، كما تم إبرازه في تقريره رقم 2018/3 المشار إليه سلفاً (ص: 58 وما يليها؛ ص: 67-68)، يوصي بالعمل، في المدى المتوسط، على جعل المنظومة التربوية بيئة (Ecosystème) توفر المقومات الأساسية لتأصيل ثقافة التقييم وترسيخها في كافة الممارسات المهنية المتصلة بالتدريس والتكوين والبحث، على أساس الاستحقاق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

في هذا الإطار، يجدد المجلس التأكيد على ما يلي:

- جعل التقييم آلية أساسية معتمدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير والتجديد التربوي عامة. وتنمية الحياة المهنية والمسار الوظيفي للفاعلين (ات) التربويين (ات) في مجالات التربية والتدريس والتكوين والبحث، وتعزيز التدبير الناجع لمهنتهم؛
- اعتبار مؤسسة التربية والتكوين والبحث البنية-الأصل في التقييم، من زاوية التكامل الوظيفي للمهن التربوية داخلها، ومردوديتها الداخلية والخارجية، وتفاعلها مع محيطها؛
- تنوع أشكال التقييم ليشمل علاوة على تقييم الأداء المهني للفاعل (ة) التربوي (ة)، تقييم الأداء المهني الجماعي لهيئات التدريس والتكوين والبحث، في علاقة بأداء المؤسسة التربوية والتكوينية ومردوديتها، والتقييم الذاتي للفاعلين (ات) بالهيئات المذكورة (13)، والتقييم الذاتي الذي تجرّبه المؤسسة التربوية بناء على مؤشرات الجودة الكاملة التي يقتضيها تحسين أدائها، وتعزيز موقعها بين باقي المؤسسات؛
- تنوع المتدخلين في عمليات التقييم، بشكل يدمج آراء ومقترحات المتعلمين والمتعلمات، من مختلف المستويات التعليمية والتكوينية، والمتدخلين من الوسط المهني بمؤسسات التكوين العالي، إلى جانب التقييمات التي تجرّبها المؤسسة التربوية عبر هيئات التفتيش التربوي (التفتيش البيداغوجي، تفتيش المصالح المادية والإدارية)، وهيئة التدبير الإداري، بالمؤسسات التربوية والتكوينية، أو اللجان المُشكّلة لهذا الغرض بمؤسسات التعليم العالي.

13 يتم التقييم الذاتي الفردي أمام النظراء وفريق العمل الجماعي، في إطار مجالس بيداغوجية بالمؤسسات التعليمية، أو مجالس للشعب الجامعية، أو مجالس التدبير والتنسيق البيداغوجي بمؤسسات التكوين المهني، لأجل عرض تقديرات الفاعلين (ات) التربويين (ات) لبرامج عملهم، وللتنتاج المتوصل إليها، وللصعوبات التي واجهوها في تنفيذها، وللبحث في سبل تطوير أساليب العمل.

ولتعزيز ثقافة التقييم بمواصفاتها سابقة الذكر، يتعين في إطار ضمان الشفافية والموضوعية والنجاعة، وضع معايير ومؤشرات مرجعية للتقييم الشامل وآليات مناسبة لتفعيله، يتم تضمينها في الإطار المرجعي لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث.

5. توفير شروط ومستلزمات المزاولة الناجعة

يستدعي هذا المقتضى الخامس، أن تبذل الدولة المزيد من الجهود في تأمين جملة من الشروط والمستلزمات الضرورية لتحقيق الارتقاء بمهن التدريس والتكوين والبحث، وتحسين ظروف مزاولتها.

في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- العمل، في المدى القريب، على ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، بما يتناسب مع السياق الحالي للمنظومة التربوية الوطنية، وما يعرفه من مستجدات وتطورات، والحرص مستقبلاً على مراجعتها وملاءمتها باستمرار؛
- تنوع أشكال وأساليب التحفيز المادي والاجتماعي للفاعلين (ات) التربويين (ات) هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث، وتكثيف العناية بالعاملين (ات) منهم في المناطق القروية وذات الظروف الصعبة والنائية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الموجهة لبعض هذه الهيئات، وتعميمها على فاعلي (لات) بعض الهيئات الأخرى (التعليم الخاص، التعليم الأولي، التعليم العتيق، التكوين المهني)؛
- مواصلة تلبية احتياجات المؤسسات التربوية من المرافق والتجهيزات الضرورية المادية والديداكتيكية، ومن فضاءات الموارد والأنشطة الثقافية والفنية، وخدمات تضمن أمن وسلامة الفاعلين (ات) والمتعلمين (ات) والمؤسسة، بما يوفر لهم جميعاً بيئة مهنية وتعليمية محفزة على الانخراط الفعال في ممارسة المهن، والتعبير وإطلاق الطاقات، وتأدية المهام بانسراح وحماس، ورضى مهني؛
- ملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات وتنقيحها ومراجعتها بوتيرة معقولة، وترشيد زمن التعلم والتدريس والتكوين، ومضاعفة الجهود لتحسين نسب التأطير البيداغوجي بمختلف مؤسسات التربية والتكوين، بما يتيح للفاعلين من هيئات التدريس والتكوين والبحث إمكانات التفرغ أكثر لأنشطة البحث والإشعاع الفكري والثقافي، والابتكار البيداغوجي والتقني، ولتحسين وتجويد الأداء للمهام المصاحبة للتدريس واللازمة له...؛
- تشجيع مختلف أشكال العمل الجماعي والتضامني التي ينخرط فيها المربون (ات) والمدرسون (ات) والمكونون (ات) والأساتذة الباحثون (ات)، وتوفير الدعم للجمعيات المهنية والهيئات النقابية التي ينتظمون فيها، وغيرها من المنظمات الشريكة للمدرسة، حتى تضطلع بالأدوار الموكولة إليها تجاه المؤسسة والفاعلين (ات) التربويين (ات) بها على الوجه المطلوب وفي حدود القانون وأخلاقيات المهن المَعْنِيَّة.

رابعا: دمج مهيكلي ووظيفي للتكنولوجيات التربوية والرقمية

يستحضر المجلس عمق التغيير الذي حدث في مفهوم التكنولوجيات الرقمية واستخداماتها في جميع حقول المعرفة والمهن الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتربوية؛ فقد كفت عن أن تكون مجرد أدوات وتقنيات مساعدة، وأصبحت مقوماً مهيكلًا لهذه الحقول المعرفية والثقافية والمهنية، ومُشترَكًا كونيًا (Un commun universel) بين جميع الممارسات والتكوينات المتصلة بها، وجزءًا من ثقافتهم المهنية والاجتماعية. علاوة على ذلك، أصبحت هذه التكنولوجيات، عنصراً من بين عناصر تجربة المتعلمين والمتعلمات الخاصة، ومعيشتهم اليومي، وتواصلهم وتفاعلهم مع المحيط⁽¹⁴⁾.

انطلاقاً من ذلك، يوصي المجلس بضرورة إعادة النظر في وضع وأدوار التكنولوجيات الرقمية والتربوية في المنظومة التربوية الوطنية، على أساس تبني استراتيجية دامجة شمولية، تشكل مهن التربية والتدريب والتكوين والبحث أحد مجالاتها ذات الأولوية.

اعتباراً لذلك، يتعين، في المدى المتوسط، دمج هذه التكنولوجيات الرقمية والتربوية في صميم المعايير والمواصفات المهنية لجميع الفاعلين (ات) التربويين (ات)، وضمن المقاربة المنهجية لتكوينهم وتأهيلهم المهني.

يتم في هذا الصدد، الجمع في تكوين وتأهيل هيئات التربية والتدريب والتكوين بين أساليب الاستعمال الوظيفي الناجع لهذه التكنولوجيات، وترسيخ ثقافة رقمية للاجتهاد في البحث وتطوير الموارد والمحتويات البيداغوجية الموجهة للتدريب والتكوين والتأطير والبحث، بما يضيف الحيوية على العلاقة البيداغوجية، ويتيح فرصة أكثر لإدماج الطرق والمقاربات النشيطة.

علاوة على ذلك، ينبغي، في المدى المتوسط، وبشكل متدرج، العمل على:

- إقرار دمج هذه التكنولوجيات الرقمية مؤسسياً في صميم الممارسات المهنية للتربية والتدريب والتكوين والتأطير والبحث، وفي تتبع وتدبير المسار المهني للفاعل (ة) التربوي (ة)، وفي تقييم حصيلة أدائه وانخراطه في تنمية حياته المهنية، في إطار التعلم مدى الحياة؛
- دعم أعمال التربية والتدريب والتكوين والتأطير والبحث، بإحداث بنيات محلية وجهوية للبحث في المقاربات البيداغوجية والديداكتيكية المبتكرة اعتماداً على التكنولوجيات التربوية، ولإنتاج الموارد الرقمية للاستثمار في الارتقاء بالأداء المهني تكويناً وممارسة بالنظر إلى حاجات الفاعلين (ات) التربويين (ات)؛
- إحداث مرصد وطني لتتبع المستجدات في مجال التكنولوجيات التربوية، واستثمارها في التربية والتدريب والتكوين والتأطير والبحث، لوضع المعطيات المتعلقة بهذه المستجدات رهن إشارة البنيات المحلية والجهوية، سالف الذكر، وباقي الفاعلين (ات) التربويين (ات).

14 يمكن الرجوع إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية» (إحالة ذاتية رقم 17/2014).

بموازاة ذلك، يتعين العمل بالتدريج على رقمنة المناهج والبرامج والتكوينات، ومسارات التعليمات، والمسارات الإسهادية، ومسارات الإدماج المهني للمتعلمين(ات) والمتدربين وطلبة التعليم العالي.

وتعزيزاً لسيرورة دمج هذه التكنولوجيات، ينبغي، في المدى القريب، إعداد مخطط وطني يكرس التعليم والتكوين عن بعد، ويرسخ بنياته في تكوين الفاعلين(ات) التربويين(ات) وتأهيلهم، وتجديد ممارساتهم في التعليم والتأطير والبحث، على أساس الشروع في تفعيله التدريجي في المدى المتوسط.

علاوة على ذلك، ينبغي العمل على ديمقراطية الولوج إلى المعرفة والتكنولوجيات، بتمكين جميع الفاعلين(ات) التربويين(ات) والمتعلمين(ات) من مستلزمات هذا الولوج، ودعم المبادرات في هذا المجال، وتحفيز وتشجيع المبتكرة والتميزة منها.

أما على مستوى الجهود البيداغوجي والتكويني لبنيات البحث العلمي والتربوي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العالي، فينبغي العمل على تعزيز استعمال هذه التكنولوجيات في مجال تأطير البحوث والمشاريع، وتوثيقها، ووضعها رهن إشارة الباحثين والطلبة والمتدربين(ات) والمهتمين، للاستفادة منها وتطوير مشاريعهم البحثية والتكوينية، بشكل مباشر، أو باستثمارها في الملتقيات والمنتديات الجهوية والوطنية، التي يتم فيها تداول نتائج البحوث ومستجداتها. من شأن ذلك، أن يخلق دينامية فعلية في مهن البحث والتأطير والتكوين في ما يتعلق بتنسيق البحوث وترشيد الموارد، وتوجيهها نحو المستجدات التي تظهر في مجال التأطير من أجل البحث.

ولضمان تحقق هذه الغايات، يتعين، على مستوى الآليات والوسائل، إحداث قواعد معطيات جهوية وقاعدة معطيات وطنية حول بنيات البحث في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني ومعاهد ومختبرات البحث، وحول البحوث العلمية والتكنولوجية والتربوية، التي تنجز فيها، لكي يتم استثمار برامجها ومشاريعها من طرف مختلف مؤسسات التأطير والتكوين في المنظومة التربوية الوطنية.

من شأن قواعد المعطيات هاته، إفادة سياسات البحث على المستوى الوطني، وتوجيهها نحو المشاريع الكبرى لتطوير المنظومة التربوية الوطنية، وأوراش التنمية في بعدها الجهوي والوطني.

خامساً: اعتماد تعاقد مؤسساتي حول قيم وأخلاقيات مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث

ما فتى المجلس، في آرائه وتقاريره وأعماله، يؤكد الأهمية القصوى للبعد القيمي والأخلاقي في تأطير المهن التربوية ومزاوتها، والحاجة الملحة إلى وضع ميثاق للقيم والأخلاقيات المهنية، التي يتعين على كافة الفاعلين(ات) التربويين(ات) الالتزام بها في إطار ما نص عليه تقريره رقم 2018/3 من مسؤولية أخلاقية تجاه المتعلمين والمتعلمات ورعاية حقوقهم، وجعل مصلحتهم فوق كل اعتبار، وتجاه المؤسسة التربوية وما يقتضيه ذلك من تقدير تام لها، واستدامة العمل على تنميتها، والتحلي بالمسؤولية وبالالتزام المهني تجاه باقي الفاعلين(ات) التربويين(ات)، وتجاه محيطها وشركائها⁽¹⁵⁾.

15 للاطلاع على تفاصيل ذلك، يمكن العودة إلى تقرير المجلس رقم 2018/3 حول «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير» (ص 47-48)

واستحضارا للسياق الحالي، الذي تعرفه مهن التدريس والتكوين والبحث بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وما تواجهه من اهتمام ومساءلة مجتمعيين، فإن المجلس يشدد على ضرورة غير القابلة للتأجيل لمأسسة ميثاق لقيم وأخلاقيات المهن التربوية، يشكل مرجعية في الحقوق والواجبات المهنية والاجتماعية والثقافية للفاعلين (ات) في هذه المهن، في احترام تام لمبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات، وفي استحضار للمرجعيات الموجّهة، الوطنية والدولية. من المتعين أن يشمل هذا الميثاق مختلف مجالات حقوق وواجبات الفاعلين (ات) بهيئة التدريس والتكوين والبحث، المتمثلة في:

- الحقوق الأساسية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والحقوق المادية، والاجتماعية، والمعنوية، والثقافية، والفكرية؛
- الواجبات ذات الصلة بالمهمة والرسالة التربوية تجاه المتعلمين (ات) كافة، والمؤسسة التربوية والفاعلين (ات) بها، والمجتمع.

من شأن الالتزام الواعي للدولة والفاعلين (ات) التربويين (ات) وهيئاتهم التمثيلية، بمقتضيات هذا الميثاق، أن يجعل المؤسسة التربوية والتكوينية فضاء للقودة والتعلم، والاحترام للقوانين والضوابط ذات الصلة، وإشاعة السلوك المدني، واستدامة التربية عليه وعلى فضائله.

تتم بلورة هذا الميثاق على المدى القريب، في إطار مقارنة تشاركية تأخذ في الاعتبار والاستشارة مختلف الأطراف المعنية وذات الصلة.

سادسا: تدابير لاستكمال تأهيل الفاعلين (ات) المزاولين (ات) حاليا وتحفيزهم

يمثل الفاعلون (ات) التربويون (ات) المزاولون (ات) حالياً، من مرتبين (ات) ومدربين (ات) ومكونين (ات) وأساتذة باحثين (ات)، قاعدة لانطلاق مشاريع وعمليات التطوير والتجديد المنشودين، لكون فئة مهمة منهم حاملة لتجربة مهنية طويلة حوّلت لهم ترصيد مكتسبات قابلة للاستثمار في تفعيل تدابير التغيير، وأخرى حديثة الولوج إلى المهنة، في سياق الظروف المستجدة المواتية والمتاحة لتكوين وتأهيل جيل جديد، بإمكانات واعدة للتغيير واستدامة التعلم وجودته ومهنته، يتعين توظيفها وتحفيزها وضمان سبل التطوير والملاءمة والابتكار لها ولعملها التربوي.

في هذا الصدد، يُقترح اعتماد جملة من الخُطط والتدابير، على المدى القريب والمتوسط، الكفيلة بالإسهام في استكمال تأهيل هؤلاء الفاعلين (ات) وتأطيرهم، وتعبئتهم، مع تحفيزهم، وتحسين الشروط المهنية، البيداغوجية والتنظيمية والمادية، لاشتغالهم. وسيتم التركيز في ذلك على بعض الجوانب ذات الأولوية التي تهم هؤلاء الفاعلين (ات) في شموليتهم، على أن يتم إبراز خصوصيات كل هيئة من هيئاتهم في المحاور الموالي المتعلق بالمقترحات الداعمة لخصوصيات المهن.

استكمال التأهيل المهني للفاعلين (ات) الحاليين (ات)

يغطي استكمال تأهيل الفاعلين (ات) الحاليين (ات) ثلاث عمليات محورية متكاملة، تتجلى في: التكوينات التأهيلية المستمرة، والتأطير المعرفي والبيداغوجي والمهني والرقمي، والتعبئة والتواصل.

تتم بلورة هذه العمليات في إطار استراتيجية وطنية شاملة بمخططات قطاعية، تستهدف الفاعلين (ات) بالتعليم المدرسي، والتعليم العتيق، والتعليم العالي، والتكوين المهني، على المستويين العمومي والخاص، وتستجيب لحاجاتهم الفعلية، وتستحضر الخصوصيات الجهوية والإقليمية والمحلية.

يتعين أن تنبني هذه الخطط على جرد شمولي لحصيلة الكفايات والمعارف والمؤهلات، وفق شبكات بمؤشرات دقيقة ووظيفية، تُبرز درجات التمكن المهني لدى الفاعلين (ات) التربويين (ات)، بالقياس إلى المؤهلات والمواصفات التي تتطلبها مزاولة مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث كما حددها هذا الرأي. ويتم، على أساس ذلك، تصنيف وترتيب حاجات هؤلاء الفاعلين (ات) من التكوين وتطويره واستكمال التأهيل، وتوزيعها حسب درجة أولويتها، وما تتطلبه تغطيتها من موارد ومستلزمات.

انطلاقاً من هذا الجرد، يقوم كل قطاع بإعداد برامج لاستكمال التأهيل المهني للفاعلين (ات) التربويين (ات)، وتوزيعها حسب تناسبها مع الأهداف المتوخاة منها، لضمان نجاعتها وتلاؤمها مع السير الطبيعي لأنشطة التربية والتعليم والتعلم والتكوين، وذلك من خلال:

- إجراء تكوينات مستمرة دورية ومنتظمة، مع تنويع صيغها (التكوين الحضوري، التكوين عن بُعد، التكوين عبر الممارسة بالوسط المهني) والمتدخلين فيها (مؤسسات التعليم العالي وتكوين الأطر التربوية بالنسبة لأطر التعليم المدرسي والعالي، والمؤسسات المختصة بالنسبة لأطر التعليم العتيق، ومراكز تنمية الكفاءات وغيرها من المؤسسات القطاعية المختصة بالنسبة للتكوين المهني)؛
 - توفير وتكثيف التأطير المهني والمعرفي والبيداغوجي وملاءمته مع خصوصيات ومتطلبات هيئات الفاعلين (ات) والمستويات التعليمية والتكوينية التي يعملون بها، بواسطة هيئة التفتيش التربوي أو النظراء من الأساتذة المصاحبين (ات) بالنسبة للتعليم المدرسي، أو المتكفلين (ات) بالنسبة للتعليم العالي، أو الأوصياء والمكونين (ات) المتمرسين (ات) بالنسبة للتكوين المهني؛
 - تنظيم ملتقيات وطنية وجهوية ومحلية لتعبئة هؤلاء الفاعلين (ات)، والتواصل معهم بخصوص انخراطهم في برامج استكمال تأهيلهم والمشاركة فيها بفعالية، وتحسيسهم بأهميتها في تجديد خبراتهم وكفاياتهم المعرفية والمهنية، والرفع من مؤهلاتهم، والارتقاء بمسارهم المهني.
- ضماناً لنجاعة ومردودية برامج استكمال التأهيل المهني للفاعلين (ات) الحاليين (ات)، ينبغي توفير تكوينات قبلية للمتدخلين (ات) المؤسساتيين فيه، تخص خطط التأهيل وأهدافه، وأساليب تقييم نتائجه، وطرق التنسيق فيما بينهم. علاوة على المتدخلين المؤسساتيين في برامج استكمال التأهيل المهني المذكورة، ينبغي تعبئة خبرات وطنية ودولية من المختصين (ات) والباحثين (ات)، والفاعلين (ات) في الوسط المهني، والاستفادة من رصيد الخبرة والتجربة المهنية والبيداغوجية والتدبيرية المتوافرة لدى المتقاعدين (ات) من مرتبين (ات) ومدربين (ات) ومكونين (ات) وأساتذة باحثين (ات).

ينبغي أن تشمل برامج استكمال تأهيل الفاعلين(ات) الحاليين(ات) المجالات ذات الأولوية بالنسبة للسياق الراهن، وأهمها:

- المعارف واللغات والقيم والكفايات الأساسية الجديدة، وضمها الكفاية الثقافية، التي يقترحها هذا الرأي، والمؤهلات المتعلقة بالعمل الجماعي، وبناء المشاريع التربوية، وثقافة التقييم المندمج والمشارك؛
- التوجهات والتوصيات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ورافعات التغيير التي توصي بها، وذلك ضماناً لتملُّكهم روح الإصلاح المنشود والانخراط فيه والمواكبة العملية لأوراشه؛
- التكنولوجيات الرقمية والتربوية واستعمالها في بناء الدروس والمحاضرات، وتمثيل التجارب المختبرية، وابتكار الوثائق والوسائط الديداكتيكية، والتواصل البيداغوجي مع المتعلمين والمتعلمات، ومع غيرهم من الفاعلين(ات) التربويين(ات)، إلخ؛
- المستجدات التشريعية والتنظيمية والتربوية والتكنولوجية، التي من شأنها إغناء الممارسات المهنية والإسهام في تطويرها.

يتعين أن تخضع عمليات استكمال تأهيل الفاعلين(ات) الحاليين(ات) لتقييم شمولي متدرج، بغاية رصد مدى تحقق الأهداف المتوخاة منه، واستدراك ما قد يشوبه من اختلالات ونقائص، أو ما قد يعترضه من صعوبات أو مقاومات.

تحفيز الفاعلين(ات) الحاليين(ات) وتحسين ظروف اشتغالهم

يشكل تحفيز الفاعلين(ات) التربويين(ات) الحاليين(ات) من هيئات التربية والتدريس والتكوين والبحث دعامة أساسية لانخراطهم الفاعل في إنجاح ورش تطوير وتجديد مهن التربية والتكوين، والرفع من مؤشرات نجاعتهم ومردوديتهم. لذا، يتعين على السياسات العمومية إيلاء التحفيز ما يستحقه من أهمية على المستويات المعرفية والمادية والنفسية والاجتماعية، وشروط العمل.

انطلاقاً من ذلك، ينبغي تكثيف الجهود من أجل تثمين أدوار هؤلاء الفاعلين(ات)، وإعادة الاعتبار القيمي والثقافي لهم ولسلطتهم التربوية، من خلال:

- مراجعة شاملة للأنظمة الأساسية الحالية لمختلف هيئات الفاعلين(ات) المزاولين(ات)، في اتجاه ملاءمتها مع المتطلبات الجديدة لمهن التربية والتدريس والتكوين والبحث؛
- ربط برامج وعمليات استكمال التأهيل المهني سابقة الذكر بالترقي المهني؛
- تحسين مساطر الترقي المهني وفتح سلالم جديدة للترقي لجعل المسار المهني أكثر جاذبية وتحفيزاً؛
- المزاوجة بين تأمين كافة حقوق هؤلاء الفاعلين(ات)، وبين التزامهم بواجباتهم المهنية؛
- العمل بانتظام على استكمال سد الخصاص من الفاعلين(ات) بمختلف المستويات التعليمية والتكوينية، باحترام المعايير والضوابط التي تقتضها الجودة المتوخاة؛

- مضاعفة الجهود والمبادرات لأجل تقديم الدعم النفسي والتربوي والاجتماعي للفاعلين(ات) التربويين(ات)، ولا سيما لمن يشتغلون في الوسط القروي والمناطق الصعبة والنائية، أو لمن يتولون مهام التربية والتدريس للأشخاص في وضعية إعاقة أو وضعيات الهشاشة؛
- منح المؤسسات التعليمية والتكوينية ومؤسسات التعليم العالي مزيداً من الإمكانيات لبناء مشاريعها الذاتية، حتى تمكّن هؤلاء الفاعلين(ات) التربويين(ات) من فرص التعبير عن الطاقات الشخصية والاجتهاد في المبادرة والابتكار، وفي أساليب تحقيق التكامل الوظيفي والتنسيق؛
- تمكينهم من آليات ملائمة للتواصل الفعال مع أسر المتعلمين والمتعلمات، والجمعيات الممثلة لهم، ومع باقي مكونات محيط المؤسسة؛
- فتح كافة السبل أمامهم للتعلم مدى الحياة، وترصيد مكتسباتهم المهنية والإشهاد عليها، وتيسير حركيتهم بين المهن التربوية، وباقي الوظائف بمختلف القطاعات الحكومية الأخرى؛
- الارتقاء بظروف اشتغالهم بالمؤسسات التربوية، بتوفير الفضاءات والمرافق الضرورية من مختبرات علمية ومكتبات وورشات ومحارف، وتجهيزها بالآليات والموارد والوسائط اللازمة للتدريس والتكوين والتأطير والبحث، وتأمين شروط الحماية والمؤازرة بمختلف أشكالها بالمؤسسة التربوية ومحيطها؛
- العمل أكثر على تحسين الأوضاع المادية لهؤلاء الفاعلين(ات) التربويين(ات)، وتعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدتهم، وتطويرها وتعميمها؛
- التشريف والتكريم لهؤلاء الفاعلين(ات)، وتثمين مبادراتهم واجتهادهم، وإشعاعهم الفكري والثقافي؛
- دعم الجمعيات المهنية والهيئات الاجتماعية لهؤلاء الفاعلين(ات)، بما يساهم في تعميق تأطيرهم وتكوينهم وتعبئتهم، والنهوض بأدائهم المهني.

سابعا: مقترحات داعمة لخصوصيات المهن

تهم التوصيات الواردة في المحاور السالفة هيئات المربين(ات) والمدرسين(ات) والمكونين(ات) والأساتذة الباحثين(ات) بوجه عام وفي التعليم العمومي والخاص، أخذاً بعين الاعتبار أن لكل هيئة بعض الميزات المرتبطة بطبيعة فئات التعلم، والمستوى الدراسي، ونوعية الممارسات التعليمية والتكوينية. ومراعاة للخصوصيات المهنية لكل هيئة من هذه الهيئات، وتتمايماً لهذه التوصيات، يقدم هذا الرأي بعض المقترحات الداعمة بحسب كل هيئة كما يلي:

• هيئة المربين(ات) بالتعليم الأولي

- إرساء نظام قار للتكوين الأساس والتأهيل المهني لفائدة المقبلين الجدد على مهنة المربي(ة) بالتعليم الأولي⁽¹⁶⁾؛
- مراجعة شاملة للقوانين المؤطرة للتعليم الأولي، بغاية تحقيق انسجامها، ووضع إطار قانوني منظم لهيئة المربين(ات) العاملين(ات) بالتعليم العمومي والخاص؛

16 بالنسبة إلى مواصفات ولوج المربي(ة) والمساعد(ة) التربوي(ة) والمشرف(ة) التربوي(ة)، والمكونون بمراكز التكوين لهؤلاء الفاعلين، تتم العودة إلى رأي المجلس رقم 3/2017 حول «التعليم الأولي، أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة»، ص: 23.

- تدقيق معايير وأدوات الانتقاء من أجل ولوج مهنة المربي والمربية، لاختيار الكفاءات ذات الاستعدادات النفسية والاجتماعية والمؤهلات المعرفية والكفائية والبيداغوجية الملائمة لمزاولة هذه المهنة، وتعزيز التكوين في مجال تربية الطفولة الصغرى واحتياجاتها؛
- وضع برامج للتكوين في الخدمة لفائدة المربين(ات) المزاولين(ات)، تراعي حاجاتهم وتثمين مكتسباتهم المعرفية والبيداغوجية وتطورها وفق منظور بيداغوجي متكامل للطفولة الصغرى.

• هيئة التدريس بالتعليم المدرسي

- العمل، في المدى القريب، على سد الخصاص المتفاقم في المدرسين(ات) بالمستوى الابتدائي مع مراعاة مقتضيات العدالة المجالية في هذا الشأن؛
- العمل على تقليص التدريجي لنسبة الأقسام المشتركة في المدى القريب، وتحسين تدبير التدريس بها، بتوفير الدعم والتأطير التربويين اللازمين للمدرسين(ات) بها؛
- اعتماد مرجعية الحقول المعرفية المتكاملة في تدريس مناهج ومقررات التعليم الابتدائي (حقل اللغات، حقل العلوم، حقل الإنسانيات والقيم، حقل الأنشطة السيكو-حركية والفنية والثقافية والتكنولوجية)، وفي تكوين وتأهيل مدرّسي(ات) هذا المستوى التعليمي؛
- بذل مزيد من الجهود لسد الخصاص في مدرّسي(ات) المستوى الثانوي، خاصة في ما يتعلق منهم بمدرّسي(ات) اللغات والمواد العلمية؛
- تخصيص تأطير لفائدة مدرّسي(ات) التعليم الثانوي، حول وضعيات ومتطلبات الإعداد لامتحانات الإشرافية وإجرائها، وما تتطلبه من دعم وتحضير نفسي وتربوي للمتعلمين(ات)، ومن تعبئة موارد مختصة؛
- تكثيف التأطير البيداغوجي والمواكبة والمصاحبة لصالح المدرّسين(ات) العاملين(ات) بالوسط القروي وبالمناطق النائية والصعبة، من أجل تيسير اندماجهم في بيئة عملهم، وتمكينهم من الموارد التربوية والتكنولوجية، وتوفير التحفيز المادي والمعنوي لهم بحسب حاجاتهم ومجالات اشتغالهم؛
- تعزيز عمليات التنسيق الدائم والتشاور فيما بين مدرّسي المواد التعليمية المختلفة داخل مؤسسات التعليم الثانوي، لتشخيص صعوبات التعلم، وتيسير التواصل بينهم بغاية تقليص عزلة المواد والتخصصات و«التدريسات».

• هيئة الأساتذة الباحثين

- مراجعة النصوص التنظيمية لهيئة الأساتذة الباحثين، ومعييرة المهام المتعلقة بالبحث وتم فصلها مع مهام التدريس والتأطير لدى الأستاذ(ة) الباحث(ة)، في علاقة بالتنمية المجتمعية، وبتغذية منظومة التربية

- والتكوين بالمعارف والخبرات الجديدة التي ستمكن من تطوير وظائفها في التأطير والتكوين والتأهيل والتثقيف، وبالإشعاع العلمي والفكري والتكنولوجي الوطني؛
- تكثيف الجهود للتخفيف من وطأة الاكتظاظ الذي تعرفه المدرجات بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح، خاصة بالسنوات الأولى؛
 - الإرساء الفعلي للبيداغوجيا الجامعية داخل مؤسسات التعليم العالي، بما يُمكن الأساتذة الباحثين (ات) بها من تطوير أساليب التكوين والإدماج المهني للأساتذة الجدد، وتعزيز القدرات المهنية والبيداغوجية للأساتذة المزاولين (ات)، والبحث والإنتاج في قضايا التدريس والتكوين بهذه المؤسسات؛
 - تسريع عمليات توسيع وتعميم الإجازات المختصة في التربية، وتنويع مساراتها لتشمل مختلف المواد المُدرّسة بالتعليم المدرسي والعتيق؛
 - مأسسة حركية الأساتذة الباحثين (ات) فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتيسير استفادتهم من الخبرات الوطنية والدولية، بغاية الرفع من تمكّنهم المعرفي والبيداغوجي واطلاعهم على المستجدات؛
 - اعتماد صيغ ملائمة لتقييم الأداء المهني بمؤسسات التعليم العالي، وجعل الطلبة طرفاً مساهماً فيها؛
 - إحداث منصة رقمية وطنية وجهوية بأساتذة التعليم العالي النشطين في مجالات البحث والابتكار، للتعريف بهم وبمكتسباتهم وعطاءاتهم، ومد الجسور بينهم وبين المؤسسات والقطاعات الوطنية والدولية بهدف الاستفادة من خبراتها وإمكاناتها؛
 - إحداث نظام أساسي خاص بالباحث الشاب في سلك الدكتوراه أو المتفرغ كلية للبحث، ومحقّق للطلبة على الانخراط في ممارسة البحث، مع توفير كل الظروف الملائمة لانغماسهم في بنياته ومشاريعه؛
 - إعادة تنظيم سلك الدكتوراه، وتدقيق معايير التكوين والتأهيل به للتمكن من الكفايات التي تتطلبها مجالات البحث والابتكار، مع تطوير أشكال الشراكة في تكوين وتأهيل الباحثين (ات) المتفرغين (ات) مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي، العمومية والخاصة؛
 - تمكين الأساتذة الباحثين (ات) من الانغماس داخل الشبكات الوطنية والدولية للبحث والابتكار، وتقاسم ثقافة الإنتاج والابتكار، وتبادل المعرفة والخبرة؛
 - تحفيز الأساتذة الباحثين (ات) وتشجيع التفوق والتميز في البحث، من خلال ضمان الحرية الأكاديمية وروح المبادرة والابتكار، وتأمين حقوقهم في الملكية، وتوفير المستلزمات والظروف الملائمة لجودة البحث وتنافسيته والارتقاء بالرصيد المعرفي والثقافي والفني والعلمي للمغرب، بما يؤهله للانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ مع استحضار واحترام واستدامة النهوض بواجباتهم وأخلاقياتهم المهنية والبحثية على السواء.

• هيئة المكونين (ات) بالتكوين المهني

- إلزامية التأهيل البيداغوجي للمُكوّنين(ات)، وملاءمة كفاياتهم المهنية لتستجيب لمقتضيات خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، التي يعتزم القطاع المشرف على التربية والتكوين تفعيلها مستقبلاً؛
- اعتماد مقارنة جهوية في تكوين وتأهيل المكونين(ات) تراعي خصوصيات وحاجات كل جهة على حدة؛
- إشراك المقاول في عملية التكوين والتأهيل التقني، وجعل التجربة المهنية شرطاً لازماً من شروط الولوج إلى مهنة المكوّن(ة)؛
- تعزيز هيئة التكوين الحالية بكفاءات ذات مستوى تكويني عالٍ، وبخبرات وطنية، وأجنبية عند الاقتضاء، بما في ذلك الفاعلين(ات) في الوسط المهني، لإعطاء قيمة مضافة للتكوينات المتاحة؛
- اعتماد صيغ لتقييم أداء المكوّنين(ات) ومردوديتهم، يساهم فيها المدربون(ات) وفاعلون من الوسط المهني، وفق المقاربات الحديثة والمعتمدة وطنياً ودولياً في هذا المجال.

• هيئة التربية والتدريس بالتعليم العتيق

- ضرورة التأهيل البيداغوجي للمدرسين(ات) بالتعليم العتيق بمختلف فئاتهم، وفق ما تقتضيه خصوصيات هذا التعليم والمتعلمين(ات) به، مع تكثيف التأطير والدعم التربوي لفائدة العاملين(ات) منهم بالوسط القروي وشبه الحضري والمناطق النائية؛
- إقرار إطار للتحفيز المادي والاجتماعي لفائدة فاعلي(ات) هيئة التعليم العتيق، بحسب مجالات اشتغالهم؛
- حرص القطاع الوصي على توفّر الشروط الملائمة لمزاولة مهنة التدريس بهذا التعليم، ولا سيما في مستوياته الأولية، وتحقيق انسجام بين وضعيات فئات المدرسين(ات) بها.

خاتمة: عناصر موجهة لريادة وتدريب التغيير

إن المجلس، إذ يبادر بهذا الرأي، الذي استثمر فيه خلاصات وتوصيات أعماله السابقة، بما يحقق انسجام منظوره للإصلاح التربوي، ويساعد على اتخاذ القرارات التربوية بخصوص تفعيل التوصيات والتدابير المقترحة فيه، يعبر عن اقتناعه الراسخ، بأن أي إصلاح أو تجديد تربوي لا يمكن أن يتحقق إلا بفاعلين (ات) تربويين (ات) متشبعين بثقافة التغيير، و متمكنين من كفايات المشاركة التلقائية والإسهام الفاعل فيه، وواعين (ات) بفاعلية ونجاعة مسؤوليتهم ودورهم في تحقيق أهدافه المتوخاة.

لذلك، يؤكّد المجلس ضرورة وضع السياسات التربوية الكفيلة بضمان الارتقاء والتجديد المنتظم لمهنة الفاعلين (ات) التربويين (ات) ومواصفاتهم وأدوارهم ومكانتهم، ولتغيير المنظورات تجاههم بالإيجاب؛ سياسات تجعل من تأهيل وتكوين واعتبار هيئة التربية والتدريس والتكوين والتأطير والبحث، من أولويات إنجاح الإصلاح التربوي، والتفعيل المتضاهي والأفضل لنواظم ورافعات ومستلزمات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، خريطة طريق هذا الإصلاح.

وبالقدر نفسه من الاهتمام، يلح المجلس على أن تراعي هذه السياسات، ما يستدعيه التطوير والتجديد واستدامتهما من التثاقفية و انسجام وتكامل في التوجهات والبرامج، وشمولية في الخطط والمقاربة، وتنوع في أساليب الاستهداف، ووحدة في التصور والأهداف المثلى، تحقيقاً و انسجاماً مع نسقية الإصلاح الجاري وتفعيله المنشود على الوجه الأمثل.

إن الفاعلية والنجاعة المطلوبتين والمستهدفتين بهذه السياسات، ينبغي لها أن تشمل بالاهتمام، ما يتعلق بالفاعلين (ات) التربويين (ات) حالياً، وبالملتحقين منهم حديثاً بالمهنة، وبالأجيال المقبلة على الانخراط في هذه المهن ومزاولتها بأفق جديد متجدد مُمَهِّنٌ بالقدر اللازم المفيد والمثمر.

إن ما يقترحه المجلس في هذا الرأي من توصيات للتطوير والتجديد، أمرٌ يستدعي انخراط القطاعات الحكومية والفاعلين (ات) التربويين (ات) والأسر والفاعلين (ات) الاجتماعيين (ات) والاقتصاديين (ات). لذا، فإن تفعيل هذه التوصيات يقتضي من السياسات التربوية ما يلي:

- وضع ما تضمنه هذا الرأي من توصيات واقتراحات تتعلق بالإطار المرجعي للمهن التربوية وبتكوين الفاعلين (ات)، سواء الجدد أم الممارسين (ات) منهم أم الملتحقين (ات) حديثاً، وتأهيلهم باعتبار ذلك أولوية ضمن تدابير التفعيل على المديين القريب والمتوسط، وذلك في التعليم العام والخاص؛
- العمل على المدى المتوسط، وبالتدرج، على تفعيل التوصيات والاقتراحات التي تهم التقييم ودمج التكنولوجيات الرقمية والتربوية والارتقاء بالمهن التربوية؛
- تكييف توصيات هذا الرأي حسب خصوصيات كل مهنة ومتطلبات مزاولتها، بحسب الوسط واحتياجات المتعلمين (ات)؛
- تشخيص واستحضار متطلبات واقع الممارسة الميدانية للفاعلين (ات) التربويين (ات) المعنيين (ات) بمختلف وضعياتهم وأوساطهم، وترصيد مكتسباتها وما تتضمنه من إمكان وفرص متاحة ومحفزة على التغيير، ومن صعوبات ومقاومات ممكنة ينبغي العمل على تخطيها؛

- اعتماد المقاربة التشاركية مع الفاعلين (ات) بالمنظومة التربوية، ومع شركاء المدرسة من أسر، وجمعيات مدنية ومهنية، وهيئات نقابية، وغيرها من الفاعلين (ات) المعنيين (ات) بمحيط المدرسة؛
 - تركيز التدخلات أساساً على المؤسسة باعتبارها نواة للتغيير، وعلى التدبير الجهوي للنهوض بمهين التربية والتعليم والتكوين والبحث، وبمزاولتها، في إطار التوازن بين المقاربات الصاعدة والأفقية والنازلة؛
 - ترجمة تدابير التفعيل في مخططات واضحة الأهداف، وتجريبها قبل تعميمها، ومواكبتها بتقييمات منتظمة، وتدبير استدرابية. بغاية تأمين انتقال مرن وسلس، يضمن انخراط جميع الفاعلين (ات) التربويين (ات) بفعالية ونجاعة. علاوة على ذلك، فإن تحقيق توصيات هذا الرأي يتطلب استراتيجية تواصلية متكاملة، تستهدف الفاعلين (ات) التربويين (ات) المعنيين (ات)، والمتعلمين (ات)، وشركاء المدرسة، ومختلف الأطراف ذات الصلة، من أسر وجمعيات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وفي مجالات الثقافة والفنون والإعلام والتواصل؛ على أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضاً تعزيز التواصل الداخلي على صعيد المؤسسة فالمديرية الإقليمية والأكاديمية الجهوية والجامعة ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التكوين المهني.
- إن الغاية القصوى لهذه الاستراتيجية هي الإسهام في استرجاع وتعزيز الثقة في هيئات التربية والتعليم والتكوين والبحث، ومؤسساتها، وفي تحسين الصورة الاعتبارية لفاعليها وفعاليتها وفضاءاتها وعلاقاتها.
- من شأن اعتماد مثل هذه الاستراتيجية، الإسهام في تنمية الحافزية للتغيير لدى الفاعلين (ات) التربويين (ات) في مجال التربية والتعليم والتكوين والبحث، وفي قيادته واستدامته، وجعلهم ينخرطون في بناء رؤية مشتركة لتطوير وتجديد مهتم التربية.
- والمجلس، إذ يراهن على حسن تدبير تفعيل التوصيات الواردة في هذا الرأي، يتطلع إلى ما سيحدثه ذلك من تأثيرات عميقة في حقل مهين التربية والتعليم والتكوين والبحث، سيكون لها، لا محالة، الوقع الإيجابي على الفاعلين (ات) التربويين (ات)، وعلى المؤسسة التربوية، وعلى المتعلمين والمتعلمات بها، وعلى مسار الإصلاح وتفعيله الأمثل.







ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا

ص.ب 6535، الرباط – المعاهد

Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI

BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25

Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma

